مناظرات علمية

وقعت للإمام أحمد ابن تيمية

مع بعض خصومه

المناظرة الأولى: عن " العقيدة الحموية "
المناظرة الثانية: عن " العقيدة الواسطية "
المناظرة الثالثة: عن " الحمد والشكر "
المناظرة الرابعة: مع الصوفية البطائحية

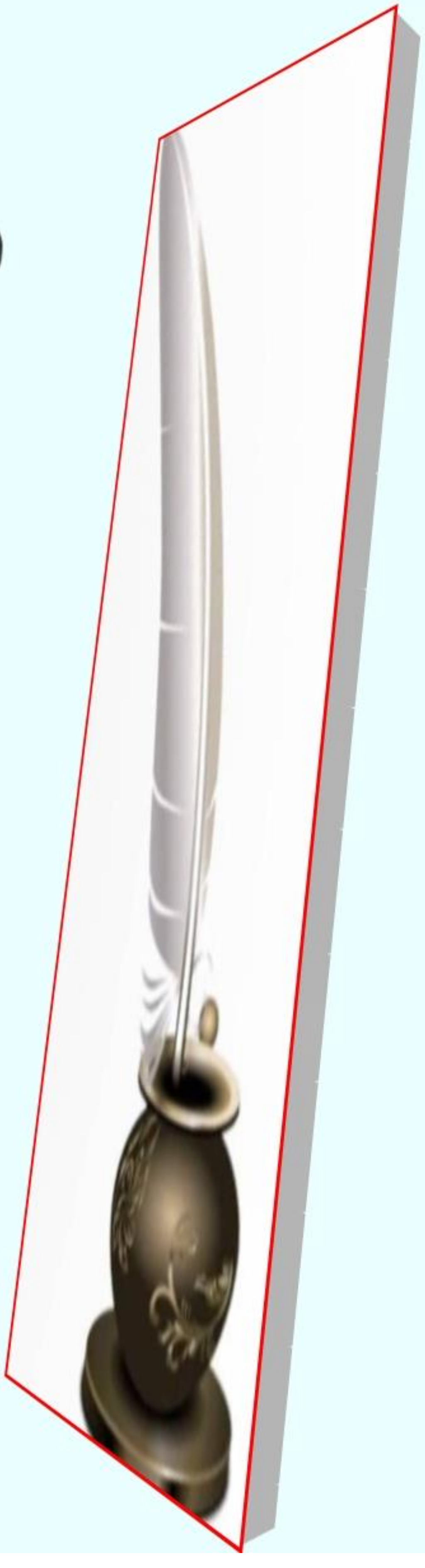

جمعُ وتعليق أبي محمد
عبد الله بن عبد الباري بن محمد
اليماني التعزي

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

" مناظرات علمية، وقعت
لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية
مع بعض خصومه "

جمعُ أبي محمد اليماني
وفقه الله سبحانه وتعالى

مُقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين، وعلى آله، وأصحابه أجمعين أما بعد

فإن هذه أربع مناظرات علمية ماتعة وقعت للإمام العلامة، العَلَم، الجِهبذ بحق، شيخ الإسلام، تقي الدين أحمد ابن شهاب الدين أبي المحاسن عبد الحليم ابن الشيخ مجد الدين أبي البركات عبد السلام ابن أبي محمد عبد الله بن أبي القاسم الخضر بن محمد بن الخضر بن علي بن عبد الله ابن تيمية [1] النميري نسباً، الحراني مولِداً [2]، الدمشقي منشأ ومدفناً، الحنبلي مذهباً رحمه الله تعالى مع بعض خصومه، وهذه المناظرات تدل على عُمق عِلْم الشيخ، وصدعه بالحق، وشجاعته في مقارعة خصومه، وإنصافه إياهم.

ولستُ ممن يُحب الإطالة في المقدمات، ولكن حسبي أن أقول لك: تستفيد من هذه المناظرات فوائد، وفرائد علمية، كما تستفيد مواقف عملية في مواجهة خصومك في الدين، وتعلم أيضاً أن هذا الإمام لم يرتفع إلا ببذله عمره، ووقته، وحياته في سبيل نصرة دين الله تعالى بحق، وكل من سار على درب الخير نال نصيباً من فضل الله تعالى.

والنصيحة لطلاب العلم، بل ولعامة المسلمين ممن يُحسنون القراءة أن يُطالعوا سيرة هذا الحبر العظيم، والإمام المجاهد، العابد الزاهد بتمامها فهي نفيسة للغاية.

وأحسن ما يُقرأ في ذلك والله تعالى أعلم :-

١_ " الأعلام العلية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية " لتلميذه الإمام أبي حفص عُمر بن علي البزار المتوفى سنة (٧٤٩هـ)

٢_ " العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية " لتلميذه الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٥ هـ _ ٧٤٤ هـ)

٣_ " الجامع في سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون " جمعه الشيخين محمد ابن عزيز شمس، وعلي بن محمد العمران، بتقديم العلامة بكر أبو زيد.

وُلِدَ ابن تيمية يوم الاثنين ١٠/ ٣ / ٦٦١ هـ، وتوفي ليلة الاثنين ٢٠/ ١١/ ٧٢٨ هـ، وحاصل عمره ٦٧ عاماً وثمانية أشهر وعشرة أيام.

---

[1] تيمية لقب جده الخامس محمد بن الخضر ، يقال: إن جده هذا حج على طريق بلدة تيماء ـ التي بين الشام ووادي القرى على طريق حاج الشام ودمشق ـ فرأى هناك لعله في المنام طفلة، فلما رجع وجد امرأته قد ولدت له بنتاً، فقال: يا تيمية يا تيمية فلُقِّب بذلك، قال ابن ناصر الدين الدمشقي: ومن زعم أن أمهم من وادي التيم فقد تَقَوَّل، وليس بصحيح ما عليه عوّل. " التبيان لبديعة البيان " صـ ٤٩٢

[2] حرَّان: كانت مدينة مشهورة من جزيرة أقور، وهي قصبة ديار مُضر، بينها وبين الرُّها يوم، وبين الرقة يومان، وهي الآن إحدى محافظات ولاية أورفة بجمهورية تركيا، والشيخ بكر يرى أنها ليس هي التي بـ تركيا، ولا بقرب حلب. انظر " معجم البلدان " (٢/٢٣٥)، " المعجم الجغرافي للأمبراطورية العثمانية " صـ ٢٥٠.

المناظرة الأولى

بسبب

العقيدة الحموية

التي كانت مجرد جوابٍ عن سؤال ورد من حماة سنة ثمان وتسعين وستمائة، كتبه في جلسة بين الظهر والعصر.

من كتاب:

" العقود الدرية في مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية "

للإمام ابن عبد الهادي
المولود سنة (٧٠٥هـ)، المتوفى سنة (٧٤٤هـ)
تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية

(٢١١/١) المكتبة الشاملة، وفي طبعة دار عالم الفوائد صـ ٢٤٩

قال الإمام ابن عبد الهادي رحمه الله تعالى: قال الذهبي في أثناء كلامه في ترجمة الشيخ: ولما صنف " المسألة الحموية " في الصفات سنة ثمان وتسعين وستمائة (٦٩٨هـ) تحزبوا له، وآل بهم الأمر إلى أن طافوا به على قصبة من جهة القاضي الحنفي، ونودي عليه بأن لا يُستفتى!

ثم قام بنصره طائفة آخرون، وسلم الله

فلما كان سنة خمس وسبعمائة (٧٠٥هـ) جاء الأمر من مصر بأن يُسألَ عن معتقده، فجمع له القضاة، والعلماء بمجلس نائب دمشق، الأفرم

فقال: أنا كنت سُئلت عن معتقد أهل السنة فأجبت عنه في جزء من سنين، وطلبه من داره فأُحضِرَ، وقرأه، فنازعوه في موضعين أو ثلاثة منه، وطال المجلس، فقاموا، واجتمعوا مرتين أيضاً؛ لتتمة الجزء، وحاققوه، ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد، وبعضهم قال ذلك كرها!

وكان المصريون قد سعوا في أمر الشيخ، وملأوا الأمير ركن الدين الجاشنكير، الذي تسلطن عليه، فطلب إلى مصر على البريد، فثاني يوم دخوله اجتمع القضاة والفقهاء بقلعة مصر، وانتصب ابن عدلان له خصماً، وادعى عليه عند ابن مخلوف، القاضي المالكي أن هذا يقول: إن الله تكلم بالقرآن بحرف وصوت، وأنه تعالى على العرش بذاته، وأن الله يُشار إليه، الإشارة الحسية، وقال: أطلب عقوبته على ذلك!

فقال القاضي: ما تقول يا فقيه؟

فحمد الله، وأثنى عليه

فقيل له: أسرع ما أحضرناك لتخطب!

فقال أومنع الثناء على الله!

فقال القاضي: أجب فقد حمدت الله.

فسكت، فألح عليه

فقال من الحَكَم فيَّ؟

فأشار له إلى القاضي ابن مخلوف

فقال أنت خصمي كيف تحكم فيَّ؟! وغضب، وانزعج، وأسكت القاضي.

فأقيم الشيخ، وأخواه، وسجنوا بالجب بقلعة الجبل، وجرت أمور طويلة، وكتب إلى الشأم كتاب سلطاني بالخط عليه، فقرىء بالجامع، وتألم الناس له، ثم بقي سنة ونصفاً، وأخرج وكتب لهم ألفاظاً اقترحوها عليه، وهدد وتوعد بالقتل إن لم يكتبها،

وأقام بمصر يقرىء العلم، ويجتمع عنده خلق إلى أن تكلم في الاتحادية القائلين بوحدة الوجوه، وهم ابن سبعين [3]، وابن عربي [4]، والقونوي [5]، وأشباههم، فتحزب عليه صوفية، وفقراء، وسعوا فيه، وأنه تكلم في صفوة الأولياء!

فَعُمِلَ له محفلٌ، ثم اخرجوه على البريد، ثم ردوه على مرحلة من مصر، ورأوا مصلحتهم في اعتقاله فسجنوه في حبس القضاة سنة ونصفاً، فجعل أصحابه يدخلون إليه في السر، ثم تظاهروا فأخرجته الدولة على البريد إلى الإسكندرية، وحبس ببرج منها، وشنع بأنه قتل، وأنه غرق غير مرة، فلما عاد السلطان أيده الله تعالى من الكرك، وأباد أضداده بادر باستحضار الشيخ إلى القاهرة مُكرَّماً، واجتمع به، وحادثه وساره بحضرة القضاة، والكبار، وزاد في إكرامه، ثم نزل، وسكن في دار، واجتمع بعد ذلك بالسلطان، ولم يكن بعد السلطان يجتمع به، فلما قدم السلطان لكشف العدو عن الرحبة جاء الشيخ إلى دمشق سنة اثنتي عشرة وسبعمائة (٧١٢ هـ)، ثم جرت أمور ومحن. انتهى كلامه

[محنة الشيخ بدمشق]

وقال الشيخ علم الدين: وفي شهر ربيع الأول من سنة ثمان وتسعين وستمائة (٦٩٨ هـ) وقع بدمشق محنة للشيخ الإمام تقي الدين بن تيمية، وكان الشروع فيها من أول الشهر وظهرت يوم الخامس منه، واستمرت إلى آخر الشهر.

وملخصها أنه كان كتب جواباً سُئِلَ عنه من حماة في الصفات فذكر فيه مذهب السلف، ورجحه على مذهب المتكلمين، وكان قبل ذلك بقليل أنكر أمر المنجمين، واجتمع بسيف الدين جاغان في ذلك، في حال نيابته بدمشق، وقيامه، فقام نائب السلطنة، وامتثل أمره، وقبل قوله، والتمس منه كثرة الاجتماع به، فحصل بسبب ذلك ضيق لجماعة مع ما كان عندهم قبل ذلك من كراهية الشيخ، وتألمهم لظهوره وذكره الحسن، فانضاف شيء إلى أشياء، ولم يجدوا مَساغاً إلى الكلام فيه؛ لزهده، وعدم إقباله على الدنيا، وترك المزاحمة على المناصب، وكثرة علمه،

---

[3] ابن سبعين هو عبد الحق بن إبراهيم بن محمد الأشبيلي، من متصوفة الفلاسفة، القائلين بوحدة الوجود، توفي سنة (٦٦٩هـ). " تاريخ الإسلام " (١٥/١٦٨)، " العقود الدرية " صـ ٢٥٢ تحقيق علي بن محمد العمران

[4] ابن عربي هو محمد بن علي بن محمد بن عربي الطائي، الأندلسي، الحاتمي، يلقب بالشيخ الأكبر!
يقول بوحدة الوجود، توفي سنة (٦٣٨هـ)، " تاريخ الإسلام "(١٤/٢٧٣)

[5] القونوي هو محمد بن إسحاق بن محمد الرومي، يُلقب بـ صدر الدين!
تزوج ابن عربي أمه، ورباه، فصار من كبار طلبته، توفي سنة (٦٧٣هـ). " تاريخ الإسلام " (١٥/٢٦٦)

وجودة أجوبته، وفتاويه وما يظهر فيها من غزارة العلم، وجودة الفهم، فعمدوا إلى الكلام في العقيدة؛ لكونهم يرجحون مذهب المتكلمين في الصفات، والقرآن على مذهب السلف، ويعتقدونه الصواب

فأخذوا الجواب الذي كتبه، وعملوا عليه أوراقاً في رده، ثم سعوا السعي الشديد إلى القضاة والفقهاء واحداً واحدا، وأغروا خواطرهم، وحرفوا الكلام وكذبوا الكذب الفاحش، وجعلوه يقول بالتجسيم حاشاه من ذلك، وأنه قد أوعز ذلك المذهب إلى أصحابه، وأن العوام قد فسدت عقائدهم بذلك!

ولم يقع من ذلك شيء والعياذ بالله

وسعوا في ذلك سعياً شديداً في أيام كثيرة المطر، والوحل، والبرد، وسعوا في ذلك سعياً شديداً، فوافقهم جلال الدين الحنفي، قاضي الحنفية يومئذٍ على ذلك، ومشى معهم إلى دار الحديث الأشرفية، وطلب حضوره، وأرسل إليه فلم يحضر،

وأرسل إليه في الجواب: إن العقائد ليس أمرها إليك، وإن السلطان إنما وَلّاك لتحكم بين الناس، وإنّ إنكار المنكرات ليس مما يَختصُّ به القاضي.

فوصلت إليه هذه الرسالة فأغروا خاطره، وشوشوا قلبه، وقالوا لم يَحضُر، ورَدَّ عليك!

فأمر بالنداء على بُطلان عقيدته في البلدة!

فأجاب إلى ذلك، فنودي في بعض البلد، ثم بادر سيف الدين جاغان، وأرسل طائفة فضرب المنادي، وجماعة ممن حوله، وأخرق بهم، فرجعوا مضروبين في غاية الإهانة، ثم طلب سيف الدين جاغان مَن قام في ذلك، وسعي فيه، فدارت الرسل والأعوان عليهم في البلد فاختفوا، واحتمى مُقدَّمُهم ببدر الدين الأتابكي، ودخل عليه في داره، وسأل منه أن يُجِيرَه من ذلك، فترفق في أمره إلى أن سكن غضب سيف الدين جاغان.

ثم إن الشيخ جلس يوم الجمعة على عادته ثالث عشر الشهر، وكان تفسيره في قوله تعالى: {وإنك لعلى خلق عظيم}[القلم: ٥]، وذكر الحِلم، وما ينبغي استعماله، وكان ميعاداً جليلًا، ثم إنه اجتمع بالقاضي إمام الدين الشافعي، وواعده لقراءة جُزئه الذي أجاب فيه، وهو المعروف بـ " الحموية " ، فاجتمعوا يوم السبت رابع عشر الشهر، من بكرة النهار إلى نحو الثلث من ليلة الأحد، ميعاداً طويلًا، مستمراً، وقُرِئت فيه جميع العقيدة، وبَيَّنَ مُرادَه من مواضع أشكلت، ولم يَحصُل إنكار عليه من الحاكم، ولا ممن حضر المجلس بحيث انفصل عنهم، والقاضي يقول: كل من تكلم في الشيخ يُعزر، وانفصل عنهم عن طيبة، وخرج والناس ينتظرون ما يسمعون من طِيب أخباره.

فوصل إلى داره في ملأ كثير من الناس وعندهم استبشار وسرور به وهو في ذلك كله ثابت الجأش قوي القلب واثق بالنصر الإلهي لا يلتفت إلى نصر مخلوق ولا يعول عليه

وكان سعيهم في حقه أتم السعي لم يبقوا ممكنا من الاجتماع بمن يرتجون منه أدنى نصر لهم وتكلموا في حقه بأنواع الأذى وبأمور يستحي الإنسان من الله سبحانه أن يحكيها فضلا عن أن يختلقها ويلفقها فلا حول ولا قوة إلا بالله

والذين سعوا فيه معروفون عندنا وعند كل أحد قد اشتهر عنهم هذا الفعل الفظيع وكذلك من ساعدهم بقول أو تشنيع أو إغراء أو إرسال رسالة إو إفتاء أو شهادة أو أذى لبعض أصحاب الشيخ ومن يلوذ به أو شتم أو غيبة أو تشويش باطن فإنه وقع من ذلك شيء كثير من جماعة كثيرة

ورأى جماعة من الصالحين والأخيار في هذه الواقعة وعقيبها للشيخ مرائي حسنة جليلة لو ضبطت كانت مجلدا تاما انتهى ما ذكره

" العقود الدرية " (١/٢١١) شاملة، وفي طبعة دار عالم الفوائد صـ ٢٤٩

قال ابن عبد الهادي: ثم بعد هذه الواقعة بمدة كثيرة وذلك يوم الاثنين ثامن رجب من سنة خمس وسبعمائة (٨ / رجب ٧ / ٧٠٥ هـ) طلب القضاة، والفقهاء، وطلب الشيخ تقي الدين إلى القصر، إلى مجلس نائب السلطنة الأفرم، فاجتمعوا عنده وسأل الشيخ تقي الدين وحده عن عقيدته، وقال له: هذا المجلس عُقِدَ لك، وقد ورد مرسوم السلطان أن أسألك عن اعتقادك، فأحضر الشيخ عقيدته الواسطية...إلخ.
" العقود الدرية " (١/٢١٩).

وهذه هي المناظرة الثانية، الآتية ـ إن شاء الله تعالى ـ في هذه الكراسة

المناظرة الثانية

بسبب

العقيدة الواسطية

التي كانت جواباً لقاضي واسط، كتبها في جلسة بعد العصر.

وهي المناظرة التي جرت لشيخ الإسلام ابن تيمية مع بعض خصومه وحُساده عند السلطان بعد تأليفه كتاب " العقيدة الواسطية " وانتقاداتهم عليه بأن فيه مخالفات فنقل الشيخ بنفسه بعض ما حصل له معهم من أخذ ورد في مجلس السلطان.

وهذا في "مجموع الفتاوى" (١٦٠/٣) في قسم مجمل الاعتقاد، وفي الطبعة المحققة، التي في عشرين مجلداً في

الجزء الأول من المجلد الثاني صفحة (١٠٦)، وقبلها العقيدة الواسطية.

قال شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم - رحمه الله تعالى -:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم مالك يوم الدين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له ولا ظهير له ولا معين، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، الذي أرسله إلى الخلق أجمعين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وعلى سائر عباد الله الصالحين

أما بعد: فقد سُئلت غير مرة أن أكتب ما حضرني ذكره مما جرى في المجالس الثلاثة المعقودة للمناظرة في أمر الاعتقاد بمقتضى ما ورد به كتاب السلطان من الديار المصرية إلى نائبه أمير البلاد، لما سعى إليه قوم من الجهمية، والاتحادية، والرافضة وغيرهم من ذوي الأحقاد، فأمر الأمير بجمع القضاة الأربعة، قضاة المذاهب الأربعة، وغيرهم من نوابهم، والمفتين والمشايخ، ممن له حرمة، وبه اعتداد، وهم لا يدرون ما قصد بجمعهم في هذا الميعاد، وذلك يوم الاثنين، ثامن رجب المبارك عام خمس وسبعمائة [٨ / رجب ٧ / ٧٠٥ هـ]

فقال لي: هذا المجلس عُقِدَ لك، فقد ورد مرسوم السلطان بأن أسألك عن اعتقادك وعما كتبتَ به إلى الديار المصرية من الكتب التي تدعو بها الناس إلى الاعتقاد.

وأظنه قال: وأن أجمع القضاة والفقهاء وتتباحثون في ذلك.

فقلت: أما الاعتقاد فلا يؤخذ عني، ولا عمن هو أكبر مني، بل يؤخذ عن الله ورسوله، وما أجمع عليه سلف الأمة، فما كان في القرآن وجب اعتقاده، وكذلك ما ثبت في الأحاديث الصحيحة مثل صحيح البخاري ومسلم، وأما الكتب فما كتبت إلى أحد كتابا ابتداء أدعوه به إلى شيء من ذلك، ولكني كتبت أجوبة أجبت بها من يسألني من أهل الديار المصرية، وغيرهم، وكان قد بلغني أنه زُوِّرَ عليَّ كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير، أستاذ دار السلطان، يتضمن ذكر عقيدة محرفة!

ولم أعلم بحقيقته، لكن علمت أنه مكذوب، وكان يَرِدُ عليَّ من مصر وغيرها مَن يسألني عن مسائل في الاعتقاد وغيره، فأجيبه بالكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة.

فقال: نريد أن تكتب لنا عقيدتك، فقلت: اكتبوا، فأمر الشيخ كمال الدين: أن يكتب، فكتب له جُمَل الاعتقاد في أبواب الصفات، والقدر، ومسائل الإيمان، والوعيد والإمامة، والتفضيل.

وهو أن اعتقاد أهل السنة والجماعة: الإيمان بما وصف الله به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، وأن القرآن كلام الله غير مخلوق، منه بدأ، وإليه يعود، والإيمان بأن الله خالق كل شيء، من أفعال العباد وغيرها، وأنه ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه أمر بالطاعة وأحبها ورضيها، ونهى عن المعصية وكرهها.

والعبد فاعل حقيقة والله خالق فعله، وأن الإيمان والدين قول وعمل يزيد وينقص، وأن لا نكفر أحدا من أهل القبلة بالذنوب، ولا نخلد في النار من أهل الإيمان أحدا، وأن الخلفاء بعد رسول الله أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، وأن مرتبتهم في الفضل كترتيبهم في الخلافة، ومن قدم عليا على عثمان فقد أزرى بالمهاجرين والأنصار

وذكرت هذا أو نحوه، فإني الآن قد بَعُدَ عهدي، ولم أحفظ لفظ ما أمليته؛ لكنه كتب إذ ذاك ثم قلت للأمير والحاضرين: أنا أعلم أن أقواماً يكذبون علي، كما قد كذبوا علي غير مرة، وإن أمليت الاعتقاد من حفظي ربما يقولون: كتم بعضه!

أو داهن، ودارى [6] !

فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتر إلى الشام.

وقلت قبل حضورها كلاماً قد بَعُدَ عهدي به، وغضبت غضباً شديداً، لكني أذكر أني قلت: أنا أعلم أن أقواماً كذبوا علي، وقالوا للسلطان أشياء، وتكلمت بكلام احتجت إليه، مثل أن قلت: من قام بالإسلام أوقات الحاجة غيري؟

ومن الذي أوضح دلائله وبينه؟

وجاهد أعداءه وأقامه لما مال حين تخلى عنه كل أحد، ولا أحد ينطق بحجته، ولا أحد يجاهد عنه، وقمت مظهرا لحجته مجاهدا عنه، مرغباً فيه؟

فإذا كان هؤلاء يطمعون في الكلام فِيَّ فكيف يصنعون بغيري؟!

---

[6] المداهنة ، والمداراة كلاهما فيهما إظهار خلاف ما يُضمَر، لكن المداهنة أسوء حالاً؛ لأنه قد يتخللها كذب ومفاسد، وتنازل عن حقائق، بينما المداراة مجرد تلطف، وملاينة في الكلام، وسعي في عدم المصادمة والاعتراف بنقطة الخلاف، والله تعالى أعلم. **قال ابن بطال**: وقال بعض العلماء: وقد ظن من لم ينعم النظر أن المدارة هي المداهنة، وذلك غلط ؛ لأن المدارة مندوب اليها، والمداهنة محرمة، والفرق بينهما بَيِّنٌ، وذلك أنَّ المادهنة اشتق اسمها من الدهان الذي يظهر على ظواهر الشياء، ويستر بواطنها، وفسرها العلماء فقالوا: المداهنة هي أن يَلْقى الفاسق المظر فيؤالفه ويؤاكله، ويشاربه، ويرى أفعالَه المنكرة ويريه الرضا بها، ولاينكرها عليه، ولو بقلبه، وهو اضعف الإيمان، فهذه المداهنة التى برأ الله عز وجل منها نبيه عليه السلام بقوله:{ودوا لوتدهن فيدهنون}. والمدارة هي الرفق بالجاهل الذي يستتر بالمعاصى ولايجاهر بالكبائر، والمعاطفة في رد أهل الباطل إلى مراد الله بلين ولطف حتى يرجعوا عما هم عليه. " شرح صحيح البخاري " (١٠٦/٩)، وانظر " فيض القدير " (٢١٥/٢) **وقال العلامة العباد**: فالمدارة كما هو معلوم لا يترتب عليها ترك حق، أو إيجاد باطل، أما المداهنة فيمكن أن يكون فيها سكوت عن باطل أو عن أمر منكر أو إقرار لأمر غير سائغ. " شرح سنن أبي داود "

ولو أن يهوديا طلب من السلطان الإنصاف لوجب عليه أن يُنصفه، وأنا قد أعفو عن حقي وقد لا أعفو، بل قد أطلب الإنصاف منه، وأن يحضر هؤلاء الذين يكذبون، ليوافقوا على افترائهم.
وقلتُ كلاماً أطول من هذا الجنس، لكن بَعُدَ عهدي به، فأشار الأمير إلى كاتب الدرج محيي الدين بأن يكتب ذلك.
وقلت أيضا: كل من خالفني في شيء مما كتبته فأنا أعلم بمذهبه منه.

وما أدري هل قلت هذا قبل حضورها أو بعده، لكنني قلت أيضاً بعد حضورها وقراءتها: ما ذكرت فيها فصلا: إلا وفيه مخالف من المنتسبين إلى القبلة وكل جملة فيها خلاف لطائفة من الطوائف.
ثم أرسلت من أحضرها ومعها كراريس بخطي من المنزل فحضرت " العقيدة الواسطية "
وقلت لهم: هذه كان سبب كتابتها أنه قدم علي من أرض واسط بعض قضاة نواحيها ـ شيخ يقال له:(رضي الدين الواسطي) من أصحاب الشافعي ـ قدم علينا حاجاً، وكان من أهل الخير والدين، وشكا ما الناس فيه بتلك البلاد، وفي دولة التتر من غلبة الجهل والظلم ودُرُوس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة تكون عمدة له ولأهل بيته، فاستعفيت من ذلك [7]، وقلت: قد كتب الناس عقائد متعددة، فخذ بعض عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر، وقد انتشرت بها نسخ كثيرة في مصر، والعراق، وغيرهما.

فأشار الأمير بأن لا أقرأها أنا لرفع الريبة، وأعطاها لكاتبه الشيخ كمال الدين، فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفا، والجماعة الحاضرون يسمعونها، ويورد المورد منهم ما شاء، ويعارض فيما شاء، والأمير أيضاً يسأل عن مواضع فيها، وقد علم الناس ما كان في نفوس طائفة من الحاضرين من الخلاف والهوى ما قد علم الناس بعضه، وبعضه بسبب الاعتقاد، وبعضه بغير ذلك.
ولا يمكن ذكر ما جرى من الكلام والمناظرات في هذه المجالس؛ فإنه كثير لا ينضبط، لكن أكتب ملخص ما حضرني من ذلك مع بُعد العهد بذلك، ومع أنه كان يجري رفع أصوات ولغط لا ينضبط، فكان مما اعترض علي بعضهم ـ لما ذكر في

---

[7] أي: طلبت منه أن يُعفيني من هذا الطلب، بمعنى اعتذرت له.

أولها ومن الإيمان بالله: الإيمان بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تحريف، ولا تعطيل، ولا تكييف، ولا تمثيل، فقال: ما المراد بالتحريف والتعطيل؟ ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي أثبته أهل التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره؛ إما وجوبا وإما جوازا.

فقلت: تحريف الكلم عن مواضعه كما ذمه الله تعالى في كتابه، وهو إزالة اللفظ عما دل عليه من المعنى مثل تأويل بعض الجهمية لقوله تعالى:{وكلم الله موسى تكليما}

أي: جرحه بأظافير الحكمة تجريحا!

ومثل تأويلات القرامطة والباطنية وغيرهم من الجهمية والرافضة والقدرية وغيرهم فسكت وفي نفسي ما فيها.

وذكرتُ في غير هذا المجلس أني عَدَلْتُ عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه [8]، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة فنفيت ما ذمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل بنفي ولا إثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان كما بينته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ " التأويل " في كتاب الله غير معنى لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين، من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف؛ لأن من المعاني التي قد تسمى تأويلًا ما هو صحيح منقول عن بعض السلف، فلم أنف ما تقوم الحجة على صحته، فإذا ما قامت الحجة على صحته، وهو منقول عن السلف فليس من التحريف.

وقلت له أيضاً: ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال: {ليس كمثله شيء}[الشورى: ١١]، وقال: {هل تعلم له سميا}[مريم:٦٥] وكان أحب إلي من لفظ ليس في كتاب الله، ولا في سنة رسوله، وإن كان قد يعنى بنفيه معنى صحيح كما قد يُعنى به معنى فاسد.

ولما ذكرت أنهم لا ينفون عنه ما وصف به نفسه، ولا يُحَرفون الكلم عن مواضعه ولا يُلحدون في أسماء الله وآياته جعل بعض الحاضرين يتمعض من ذلك [9]؛ لاستشعاره ما في ذلك من الرد الظاهر عليه، ولكن لم يتوجه له ما يقوله، وأراد أن يدور بالأسئلة التي أعلمها، فلم يتمكن لعلمه بالجواب.

---

[8] كما في قوله تعالى:{يحرفون الكلم عن مواضعه}[النساء:٤٦]،[المائدة: ١٣]، وانظر[البقرة:٧٥]،[المائدة: ٤١].

[9] أي: ينزعج، ويستاء، ويغلي دمه غضباً.

ولما ذكرت آية الكرسي أظنه سأل الأمير عن قولنا: لا يقربه شيطان حتى يصبح؟ فذكرت حديث أبي هريرة في الذي كان يسرق صدقة الفطر وذكرت أن البخاري رواه في صحيحه [10] وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويطنبون في هذا [11]، ويَعرضون لما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك [12]، فقلت: قولي من غير تكييف، ولا تمثيل ينفي كل باطل وإنما اخترت هذين الاسمين؛ لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة، ومالك، وابن عيينة، وغيرهم المقالة التي تلقاها العلماء بالقبول: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فاتفق هؤلاء السلف: على أن التكييف غير معلوم لنا، فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة، وهو أيضاً منفي بالنص، فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف، وحقيقة صفاته، وهذا من التأويل الذي لا يعلمه إلا الله كما قد قررت ذلك في قاعدة مفردة، ذكرتها في التأويل والمعنى والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفي بالنص، والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه، ونفي التكييف؛ إذ كنه الباري غير معلوم للبشر.

وذكرتُ في ضمن ذلك كلام الخطابي، الذي نقل أنه مذهب السلف، وهو إجراء آيات الصفات، وأحاديث الصفات على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يُحتذى فيه حذوه ويُتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات تكييف فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات تكييف.

فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم، لا كالأجسام ؟! [13]

فقلتُ له أنا وبعض الفضلاء الحاضرين: إنما قيل إنه يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يَلزم هذا السؤال!

---

[10] الوكالة (٢٣١١).

[11] أي: يُطيلون الكلام، الإطناب: الإطالة، والتوسع.

[12] أي: أنه مُشَبِهٌ، مُجَسِّم!

[13] يقصد هذا المخالف: إذا كان التنزيه عندك مجرد نفي المماثلة فيصح على قولك أن يقال: هو جسم، لكنه، لا يماثل الأجسام، وله كذا وكذا حتى من صفات الأكل والنقص و.. ويقال مع كل ذلك: لا تماثل ما للمخلوق؟
وهذه الشبهة نفسها قد رد بها المصنف في " التدمرية " وغيرها على من يقول بأن طريق التنزيه نفي المماثلة فحسب، فهو لا يتبنى هذا المنهج الفاسد، بل ينقضه من أصوله.

وأخذ بعض القضاة الحاضرين والمعروفين بالديانة: يريد إظهار أن ينفي عنا ما يقول، وينسبه البعض إلينا فجعل يزيد في المبالغة في نفي التشبيه والتجسيم.

فقلت: ذكرت فيها في غير موضع: من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل.
وقلت في صدرها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل.
ثم قلت: وما وصف الرسول به ربه من الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول وجب الإيمان بها كذلك.
إلى أن قلت: إلى أمثال هذه الأحاديث الصحاح التي يخبر فيها رسول الله بما يخبر به فإن الفرقة الناجية ـ أهل السنة والجماعة ـ يؤمنون بذلك كما يؤمنون بما أخبر الله في كتابه من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل هم وسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم، فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وبين أهل التمثيل المشبهة.

ولما رأى هذا الحاكم العدل ممالأتهم وتعصبهم، ورأى قلة العارف الناصر وخافهم قال: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد فتقول: هذا اعتقاد أحمد.
يعني والرجل يصنف على مذهبه، فلا يعترض عليه؛ فإن هذا مذهب متبوع.

وغرضه بذلك قطع مخاصمة الخصوم فقلت: ما جمعتُ إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنما هو مبلغ العلم الذي جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجئ به الرسول لم نقبله، وهذه عقيدة محمد (ﷺ).

وقلت مرات: قد أمهلتُ كل من خالفني في شيء منها ثلاث سنين، فإن جاء بحرف واحد عن أحد من القرون الثلاثة ـ التي أثنى عليها النبيﷺ حيث قال: «خير القرون القرن الذي بعثت فيه ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم» [14] ـ يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف ـ عن القرون الثلاثة توافق ما ذكرته ـ من الحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنبلية، والأشعرية، وأهل الحديث، والصوفية، وغيرهم.

---

[14] أخرجه الترمذي برقم (٢٢٢٢)عن عمران بن حصين، ورواه أحمد برقم (٧١٢٣) عن أبي هريرة، وأصل الحديث في الصحيحين عن عمران، وفي البخاري عن ابن مسعود.

وقلت أيضاً: في غير هذا المجلس: الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ لما انتهى إليه من السنة ونصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر مما انتهى إلى غيره، وابتلي بالمحنة والرد على أهل البدع أكثر من غيره كان كلامه، وعلمه في هذا الباب أكثر من غيره فصار إماماً في السنة أظهر من غيره.
وإلا فالأمر كما قاله بعض شيوخ المغاربة ـ العلماء الصلحاء ـ قال: المذهب لمالك والشافعي، والظهور لأحمد بن حنبل.
يعني أن الذي كان عليه أحمد عليه جميع أئمة الإسلام، وإن كان لبعضهم من زيادة العلم والبيان وإظهار الحق، ودفع الباطل ما ليس لبعض.

ولما جاء فيها: وما وصف به النبي ربه في الأحاديث الصحاح التي تلقاها أهل العلم بالقبول.
ولما جاء حديث أبي سعيد ـ المتفق عليه في الصحيحين عن النبي يقول الله يوم القيامة: «يا آدم فيقول: لبيك وسعديك. فينادي بصوت: إن الله يأمرك أن تبعث بعثا إلى النار» الحديث ـ سألهم الأمير هل هذا الحديث صحيح ؟ فقلت: نعم. هو في الصحيحين [15] ولم يخالف في ذلك أحد، واحتاج المنازع إلى الإقرار به ووافق الجماعة على ذلك.

وطلب الأمير الكلام في مسألة الحرف والصوت؛ لأن ذلك طلب منه.
فقلت: هذا الذي يحكيه كثير من الناس عن الإمام أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ومداد المصاحف قديم أزلي ـ كما نقله فخر الدين ابن الخطيب [16] وغيره ـ كذب مفترى، لم يقل ذلك أحمد ، ولا أحد من علماء المسلمين ، لا من أصحاب أحمد ، ولا غيرهم.
وأخرجت كراسا قد أحضرته مع العقيدة فيه ألفاظ أحمد مما ذكره الشيخ أبو بكر الخلال في كتاب " السنة " عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام الإمام أحمد، وكلام أئمة زمانه، وسائر أصحابه: أن من قال لفظي بالقرآن مخلوق. فهو جهمي، ومن قال غير مخلوق. فهو مبتدع [17].

---

[15] أخرجه البخاري برقم (٣٣٤٨)، ومسلم برقم (٢٢٢).

[16] يعني أبا عبد الله محمد بن عمر الرازي

[17] لأن لفظ القرآن يُطلق على المقروء، ويُطلق على القراءة، التي هي فعل العبد، فالمقروء كلام الله تعالى، وفعل العبد مخلوق؛ فلأجل هذا الإجمال كان إطلاق اللفظ باطلاً؛ لإيهامه الباطل.

قلتُ: وهذا هو الذي نقله الأشعري في كتاب " **المقالات** " عن أهل السنة وأصحاب الحديث، وقال: إنه يقول به.

قلت: فكيف بمن يقول: لفظي قديم ؟![18] فكيف بمن يقول: صوتي غير مخلوق ؟! فكيف بمن يقول: صوتي قديم ؟ !

ونصوص الإمام أحمد في الفرق بين تكلم الله بصوت، وبين صوت العبد كما نقله البخاري صاحب الصحيح في كتاب " **خلق أفعال العباد** " وغيره من أئمة السنة.

وأحضرت جواب مسألة كنت سئلت عنها قديماً، فيمن حلف بالطلاق في مسألة (**الحرف والصوت**) ، ومسألة:(**الظاهر في العرش**) ؟

فذكرت من الجواب القديم في هذه المسألة، وتفصيل القول فيها، وأن إطلاق القول أن القرآن هو الحرف والصوت أو ليس بحرف ولا صوت كلاهما بدعة، حدثت بعد المائة الثالثة.

وقلت: هذا جوابي.

وكانت هذه المسألة: قد أرسل بها طائفة من المعاندين المتجهمة ممن كان بعضهم حاضراً في المجلس، فلما وصل إليهم الجواب أسكتهم، وكانوا قد ظنوا أني إن أجبت بما في ظنهم أن أهل السنة تقوله حصل مقصودهم من الشناعة، وإن أجبت بما يقولونه هم حصل مقصودهم من الموافقة،

فلما أجيبوا بالفرقان الذي عليه أهل السنة، وليس هو ما يقولونه هم، ولا ما ينقلونه عن أهل السنة؛ إذ قد يقوله بعض الجهال بهتوا لذلك، وفيه: أن القرآن كله كلام الله حروفه ومعانيه ليس القرآن اسماً لمجرد الحروف، ولا لمجرد المعاني.

وقلت في ضمن الكلام لصدر الدين بن الوكيل [19] - لبيان كثرة تناقضه وأنه لا يستقر على مقالة؛ واحدة وإنما يسعى في الفتن والتفريق بين المسلمين - : عندي عقيدة للشيخ أبي البيان [20]، فيها أن من قال: إن حرفا من القرآن مخلوق فقد كفر.

---

[18] هذا يقال فيه ما يقال في الأول؛ لأن اللفظ يُطلق على الملفوظ به، ويُطلق على التلفظ، الذي هو فعل العبد، وأما الجملتان الأخيرتان فهما إلى الكفر أقرب؛ لأن الشرك فيه ظاهر، فلا يوصف بكونه قديم وغير مخلوق البارئ - جل وعلا - وحده ليس غيره، والله تعالى أعلم

[19] الفقيه الشافعي محمد بن عمر بن مكي، توفي سنة (٧١٦ هـ). " الدرر الكامنة " (١١٥/٤) ، " أعيان العصر " (٥/٥).

[20] لعله: نبأ بن محمد بن محفوظ القرشي الشافعي، المعروف بـ ابن الحوراني، شيخ الطريقة البيانية، فقيه، لغوي، شاعر، توفي سنة (٥٥١ هـ) ، ذكره الذهبي في " النبلاء " (٣٢٧/٢٠) ، " معجم الأدباء " (٢٧٤٢/٦)، " معجم المؤلفين ".

وقد كتبتَ عليها بخطك أن هذا مذهب الشافعي وأئمة أصحابه، وأنك تدين الله بها فاعترف بذلك، فأنكر عليه الشيخ كمال الدين ابن الزملكاني [21] ذلك.

فقال ابن الوكيل: هذا نص الشافعي!

وراجعه في ذلك مراراً

فلما اجتمعنا في المجلس الثاني ذكر لابن الوكيل أن ابن درباس [22] نقل في كتاب " الانتصار " عن الشافعي مثل ما نقلت!

فلما كان في المجلس الثالث أعاد ابن الوكيل الكلام في ذلك.

فقال الشيخ كمال الدين لصدر الدين ابن الوكيل: قد قلت في ذلك المجلس للشيخ تقي الدين: أنه من قال إن حرفاً من القرآن مخلوق فهو كافر، فأعاده مراراً

فغضب هنا الشيخ كمال الدين غضباً شديداً، ورفع صوته [23].

وقال: هذا يكفر أصحابنا المتكلمين الأشعرية الذين يقولون: إن حروف القرآن مخلوقة، مثل إمام الحرمين [24] وغيره ؟!

وما نصبر على تكفير أصحابنا.

فأنكر ابن الوكيل أنه قال ذلك، وقال: ما قلت ذلك، وإنما قلت: إن من أنكر حرفاً من القرآن فقد كفر.

فرد ذلك عليه الحاضرون، وقالوا: ما قلتَ إلا كذا وكذا، وقالوا: ما ينبغي لك أن تقول قولًا وترجع عنه!

وقال بعضهم: ما قال هذا.

فلما حرفوا: قال ما سمعناه قال هذا، حتى قال نائب السلطان: واحد يكذب وآخر يشهد!

---

[21] الفقيه الشافعي محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، الدمشقي، قاضي حلب، توفي سنة (٧٢٧هـ)." طبقات الشافعية " (١٩٠/٩) .

[22] هو أبو القاسم عبد الملك بن عيسى بن درباس بن عبدوس الكردي، قاضي الديار المصرية، ولد سنة (٥١٦ هـ)، وتوفي سنة (٥٠٦ هـ) ، " سير أعلام النبلاء "(٤٧٤/٢١).

[23] وهذا شأن أهل الباطل، إذا عجزوا عن مقارعة الحجة بالحُجة رفعوا أصواتهم، وأحدثوا ضجة ولغطا؛ ليُهيبوا على السامعين بأنهم هم أصحاب الحق.

[24] أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني أحد كبار أئمة الأشاعرة المتقدمين، توفي سنة (٤٧٨ هـ).

والشيخ كمال الدين مغضب، فالتفت إلى قاضي القضاة نجم الدين الشافعي يستصرخه للانتصار على ابن الوكيل حيث كَفَّرَ أصحابه.

فقال القاضي نجم الدين: ما سمعت هذا.

فغضب الشيخ كمال الدين وقال كلاماً لم أضبط لفظه إلا أن معناه: أن هذا غضاضة [25] على الشافعي، وعار عليهم أن أئمتهم يُكَفَّرون ولا ينتصر لهم.

ولم أسمع من الشيخ كمال الدين ما قال في حق القاضي نجم الدين، واستثبت غيري ممن حضر هل سمع منه في حقه شيئا ؟ فقالوا: لا.

لكن القاضي اعتقد أن التعيير لأجله، ولكونه قاضي المذهب، ولم ينتصر لأصحابه وأن الشيخ كمال الدين قصده ذلك.

فغضب قاضي القضاة نجم الدين، وقال: اشهدوا علي أني عزلت نفسي!

وأخذ يذكر ما يستحق به التقديم، والاستحقاق، وعفته عن التكلم في أعراض الجماعة، ويستشهد بنائب السلطان في ذلك.

وقلت له كلاماً مضمونه تعظيمه واستحقاقه، لدوام المباشرة في هذه الحال [26].

ولما جاءت مسألة القرآن: (ومن الإيمان به الإيمان بأن القرآن كلام الله، غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود) نازع بعضهم في كونه (منه بدأ وإليه يعود) وطلبوا تفسير ذلك.

فقلت: أما هذا القول فهو المأثور الثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: (أدركتُ الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق، وما سواه مخلوق ، إلا القرآن فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود)[27].

وقد جمع غير واحد ما في ذلك من الآثار عن النبي والصحابة، والتابعين كالحافظ أبي الفضل بن ناصر، والحافظ أبي عبد الله المقدسي.

وأما معناه: فإن قولهم: [منه بدأ]. أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه ليس هو كما تقول الجهمية: إنه خلق في الهواء أو غيره أو بدأ من عند غيره.

---

[25] أي: مذلة ومنقصة وعيب.

[26] وهذا من إنصافه وسماحته مع خصومه رحمه الله رحمة واسعة.

[27] لم أجده، لكن في الإبانة الكبرى (١٩/٦) نحو هذا عن إسماعيل بن إبراهيم الترجماني.

وأما [إليه يعود]: فإنه يُسرَى به في آخر الزمان من المصاحف والصدور، فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف [28].
ووافق على ذلك غالب الحاضرين وسكت المنازعون.

وخاطبت بعضهم في غير هذا المجلس بأن أريته العقيدة التي جمعها الإمام القادري التي فيها (أن القرآن كلام الله خرج منه) فتوقف في هذا اللفظ.

فقلت: هكذا قال النبي: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه» [29] يعني القرآن، وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت؛ فلن يتقرب إليه بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقال أبو بكر الصديق ـ لما قرأ قرآن مسيلمة الكذاب ـ : إن هذا الكلام لم يخرج من إل. يعني رب .

وجاء فيها [30]: ومن الإيمان به: الإيمان بأن القرآن كلام الله، منزل، غير مخلوق منه بدأ، وإليه يعود، وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن ـ الذي أنزله الله على محمد ـ هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة، بل إذا قرأه الناس أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله؛ فإن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مُبلغاً مؤديا .

فتمعض [31] بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة بعد تسليمه أن الله تعالى تكلم به حقيقة ثم إنه سلم ذلك لما بُيِّنَ له أن المجاز يصح نفيه، وهذا لا يصح نفيه، ولما بُيِّنَ له أن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم، وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة، فلا يكون نسبة القرآن إلى الله بأقل من ذلك.

---

[28] هذا تفسير صحيح، وثمة تفسير آخر وهو أنه إليه يعود وصفاً، حيث يقال: كلام الله تعالى

[29] أخرجه الترمذي برقم [٢٩١١]، وأحمد (٢٦٨/٥) عن أبي أمامة رضي الله عنه.

[30] يحتمل أن المراد عقيدة الإمام القادري، ويحتمل أنه يقصد الواسطية، والله أعلم.

[31] أي: غضب، واغتاظ.

فوافق الجماعة كلهم على ما ذُكِرَ في مسألة القرآن، وأن الله تكلم حقيقة، وأن القرآن كلام الله حقيقة، لا كلام غيره.

ولما ذكر فيها: أن الكلام إنما يضاف حقيقة إلى من قاله مُبتدئاً، لا إلى من قاله مُبلغاً مؤدياً استحسنوا هذا الكلام، وعظموه، وأخذ أكبر الخصوم يظهر تعظيم هذا الكلام كابن الوكيل وغيره، وأظهر الفرح بهذا التلخيص، وقال: إنك قد أزلت عنا هذه الشبهة، وشفيت الصدور، ويذكر أشياء من هذا النمط.

ولما جاء ما ذكر من الإيمان باليوم الآخر وتفصيله ونظمه استحسنوا ذلك وعظموه.

وكذلك لما جاء ذكر الإيمان بالقدر وأنه على درجتين إلى غير ذلك مما فيها [32] من القواعد الجليلة.

وكذا لما جاء ذكر الكلام في الفاسق الملي، وفي الإيمان، لكن اعترض على ذلك بما سأذكره.

وكان مجموع ما اعترض به المنازعون المعاندون بعد انقضاء قراءة جميعها والبحث فيها عن أربعة أسئلة: ـ
الأول: قولنا: ومن أصول الفرقة الناجية: أن الإيمان والدين قول وعمل، يزيد وينقص، قول القلب واللسان، وعمل القلب واللسان والجوارح.

قالوا: فإذا قيل إن هذا من أصول الفرقة الناجية خرج عن الفرقة الناجية من لم يقل بذلك، مثل أصحابنا المتكلمين، الذين يقولون: إن الإيمان هو التصديق.
ومن يقول: الإيمان هو التصديق والإقرار.
وإذا لم يكونوا من الناجين لزم أن يكونوا هالكين.

وأما الأسئلة الثلاثة ـ وهي التي كانت عُمدتهم ـ فأوردوها على قولنا: وقد دخل فيما ذكرناه من الإيمان بالله الإيمان بما أخبر الله في كتابه، وتواتر عن رسول الله ،

---

[32] يعني " العقيدة الواسطية "

وأجمع عليه سلف الأمة، من أنه سبحانه فوق سمواته، على عرشه، عليٌّ على خلقه، وهو معهم أينما كانوا، يعلم ما هم عاملون كما جمع بين ذلك في قوله تعالى: {هو الذي خلق السماوات والأرض في ستة أيام ثم استوى على العرش يعلم ما يلج في الأرض وما يخرج منها وما ينزل من السماء وما يعرج فيها وهو معكم أين ما كنتم والله بما تعملون بصير}[الحديد:٤].

وليس معنى قوله: {وهو معكم} أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله، من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء [33]، وهو مع المسافر أينما كان، وغير المسافر، وهو سبحانه فوق العرش رقيب على خلقه، مهيمن عليهم، مطلع إليهم، إلى غير ذلك من معاني ربوبيته.

وكل هذا الكلام الذي ذكره الله تعالى من أنه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يُصان على الظنون الكاذبة.

السؤال الثاني: قال بعضهم: نُقِر باللفظ الوارد مثل حديث العباس حديث الأوعال «والله فوق العرش» [34] ، ولا نقول فوق السموات، ولا نقول على العرش.

وقالوا أيضا: نقول: {الرحمن على العرش استوى}[طه: ٥٥]، ولا نقول الله على العرش استوى! ولا نقول مستوٍ!

وأعادوا هذا المعنى مراراً، أي: أن اللفظ الذي ورد يقال اللفظ بعينه، ولا يُبدل بلفظ يُرادفه، ولا يفهم له معنى أصلا.

---

[33] أي: أن القمر داخل جُرم السماوات؛ لقوله تعالى: {وجعل القمر فيهن نورا} [نوح: ١٦] ، والمسألة خلافية.

[34] أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وغيرهم، وهو حديث ضعيف، فيه علتان: الاضطراب في السند، وجهالة عبد الله بن عميرة ، نعم ذكره ابن حبان في الثقات، لكن طريقته في ذلك أن يذكر في الثقات من لم يطلع على جرح فيه، فلا يُخرجه ذلك عن حد الجهالة عند الآخرين، وقد رد ابن حجر شذوذ ابن حبان هذا في " لسان الميزان ".
انظر " سلسلة الأحاديث الضعيفة " (٦١٥/٣)،(٤٠٠/٦)، وسيأتي في آخر المناظرة تصحيح الشيخ للحديث.

ولا يقال: إنه يدل على صفة لله أصلًا، ونبسط الكلام في هذا في المجلس الثاني كما سنذكره إن شاء الله تعالى.

السؤال الثالث: قالوا: التشبيه بالقمر فيه تشبيه كون الله في السماء بكون القمر في السماء.

السؤال الرابع: قالوا: قولك حق على حقيقته، الحقيقة هي المعنى اللغوي، ولا يفهم من الحقيقة اللغوية إلا استواء الأجسام، وفوقيتها، ولم تضع العرب ذلك إلا لها، فإثبات الحقيقة هو محض التجسيم، ونفي التجسيم مع هذا تناقض أو مصانعة.

فأجبتهم عن الأسئلة بأن قولي:[اعتقاد الفرقة الناجية] هي الفرقة التي وصفها النبي بالنجاة حيث قال: « تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي » [35] .
فهذا الاعتقاد هو المأثور عن النبي وأصحابه رضي الله عنهم، وهم ومن اتبعهم الفرقة الناجية؛ فإنه قد ثبت عن غير واحد من الصحابة أنه قال: الإيمان يزيد وينقص [36].
وكل ما ذكرتُه في ذلك فإنه مأثور عن الصحابة بالأسانيد الثابتة لفظه ومعناه، وإذا خالفهم مَن بعدهم لما يضر في ذلك.

[اعتذار شيخ الإسلام لبعض أئمة الضلال]

ثم قلت لهم: وليس كل من خالف في شيء من هذا الاعتقاد يجب أن يكون هالِكاً؛ فإنَّ المنازع قد يكونُ مُجتهداً مُخطئاً، يَغفر اللهُ خطأه، وقد لا يكون بلغه في ذلك من العلم ما تقوم به عليه الحجة، وقد يكون له من الحسنات ما يمحو الله به سيئاته، وإذا كانت ألفاظ الوعيد المتناولة له لا يجب أن يدخل فيها المتأول، والقانت وذو الحسنات الماحية، والمغفور له، وغير ذلك، فهذا أولى، بل موجب هذا الكلام أنَّ من اعتقد ذلك نجا في هذا الاعتقاد، ومن اعتقد ضده فقد يكون ناجِياً، وقد لا يكون ناجِياً كما يقال: من صمت نجا.

---

[35] أخرجه أبو داود برقم [٤٥٩٧] عن معاوية، وأخرجه ابن ماجه برقم [٣٩٩٣] عن أنس بن مالك.

[36] انظر كتاب " السنة " (٣٨/٤) للخلال، رواه عن أبي الدرداء، وأبي هريرة، وابن مسعود وعمر، " حديث السراج " (١٩٧/٢)،(٨٠/٣)، " الإبانة الكُبرى " (٨١٤/٢)، وانظر " شرح الطحاوية " (٣٢٧/١)، ط الأوقاف.

وأما السؤال الثاني: فأجبتهم أولًا بأن كل لفظ قلته فهو مأثور عن النبي مثل لفظ (فوق السموات)، ولفظ (على العرش)، و(فوق العرش).

وقلت: اكتبوا الجواب فأخذ الكاتب في كتابته، ثم قال بعض الجماعة: قد طال المجلس اليوم، فيؤخر هذا إلى مجلس آخر، وتكتبون أنتم الجواب، وتحضرونه في ذلك المجلس، فأشار بعض الموافقين بأنْ يُتَمَّم الكلام بكتابة الجواب؛ لئلا تنتشر أسئلتهم، واعتراضهم، وكان الخصوم لهم غرضٌ في تأخير كتابة الجواب؛ ليستعدوا لأنفسهم، ويطالعوا، ويُحضِروا مَن غاب من أصحابهم، ويتأملوا العقيدة فيما بينهم؛ ليتمكنوا من الطعن والاعتراض، فحصل الاتفاق على أن يكون تمام الكلام يوم الجمعة، وقمنا على ذلك، وقد أظهر الله من قيام الحجة وبيان المحجة ما أعز الله به السنة والجماعة، وأرغم به أهل البدعة والضلالة، وفي نفوس كثير من الناس أمور لما يَحدُث في المجلس الثاني، وأخذوا في تلك الأيام يتأملونها، ويتأملون ما أجبت به في مسائل تتعلق بالاعتقاد مثل " المسألة الحموية " في الاستواء، والصفات الخبرية، وغيرها .

فصل:

فلما كان المجلس الثاني يوم الجمعة، في اثني عشر رجب، وقد أحضروا أكثر شيوخهم ممن لم يكن حاضراً ذلك المجلس، وأحضروا معهم زيادة صفي الدين الهندي [37]

---

[37] هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد، صفي الدين الهندي، أصولي، فقيه، شافعي، وُلِد سنة (٦٤٤ هـ)، صنف في أصول الدين " الفائق "، وفي أصول الفقه " النهاية "، وفي علم الكلام " الزبدة ". انظر" البدر الطالع " (١٨٧/٢) ، " الأعلام " (٢٠٠/٦)

وقالوا: هذا أفضل الجماعة، وشيخهم في علم الكلام، وبحثوا فيما بينهم، واتفقوا وتواطئوا، وحضروا بقوة، واستعداد غير ما كانوا عليه؛ لأن المجلس الأول أتاهم بغتة، وإن كان أيضاً بغتة للمُخاطَب، الذي هو المسئول والمجيب والمناظر.

فلما اجتمعنا وقد أحضرت ما كتبته من الجواب عن أسئلتهم المتقدمة الذي طلبوا تأخيره إلى اليوم حَمِدت الله بخطبة الحاجة، خطبة ابن مسعود رضي الله عنه [38]، ثم قلتُ: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهانا عن الفرقة والاختلاف.

وقال لنا في القرآن: {واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا}[آل عمران: ١٠٣]
وقال: {إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء}[الأنعام: ١٥٩]
وقال: {ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات}[آل عمران:١٠٥].

وربنا واحد، وكتابنا واحد، ونبينا واحد، وأصول الدين لا تحتمل التفرق والاختلاف، وأنا أقول ما يوجب الجماعة بين المسلمين، وهو متفق عليه بين السلف، فإن وافق الجماعة فالحمد لله، وإلا فمن خالفني بعد ذلك كشفتُ له الأسرارَ، وهتكتُ الأستارَ، وبينتُ المذاهبَ الفاسدة، التي أفسدت الملل والدول، وأنا أذهب إلى سلطان الوقت على البريد، وأعرفه من الأمور ما لا أقوله في هذا المجلس؛ فإن للسِّلم كلاماً وللحرب كلاما.

وقلت: لا شك أن الناس يتنازعون، يقول هذا: أنا حنبلي. ويقول هذا: أنا أشعري. ويجري بينهم تفرق، وفتن، واختلاف على أمور لا يعرفون حقيقتها.

وأنا قد أحضرت ما يبين اتفاق المذاهب فيما ذكرته وأحضرت كتاب " تبيين كذب المفتري فيما ينسب إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري " - رحمه الله - تأليف الحافظ أبي القاسم بن عساكر - رحمه الله -. وقلت: لم يصنف في أخبار الأشعري المحمودة كتاب مثل هذا، وقد ذكر فيه لفظه الذي ذكره في كتابه " الإبانة ".

فلما انتهيت إلى ذكر المعتزلة: سأل الأمير عن معنى المعتزلة؟

فقلت: كان الناس في قديم الزمان قد اختلفوا في الفاسق الملي - وهو أول اختلاف حدث في الملة - هل هو كافر أو مؤمن ؟

فقالت الخوارج: إنه كافر.

وقالت الجماعة: إنه مؤمن.

---

[38] عند أبي داود في " السنن " برقم [٢١١٨]، وانظر حديث ابن عباس في قصة ضماد الأزدي في مسلم برقم [٨٦٨] .

وقالت طائفة [[39]]: نقول هو فاسق لا مؤمن ولا كافر، ننزله منزلة بين المنزلتين، وخلدوه في النار، واعتزلوا حلقة الحسن البصري وأصحابه - رحمه الله تعالى - فسموا معتزلة.

وقال الشيخ الكبير بجبته وردائه[[40]]: ليس كما قلت، ولكن أول مسألة اختلف فيها المسلمون مسألة الكلام، وسُمِّيَ المتكلمون متكلمين لأجل تكلمهم في ذلك، وكان أول من قالها عمرو بن عبيد ثم خلفه بعد موته عطاء بن واصل هكذا قال! وذكر نحواً من هذا.

فغضبت عليه وقلت: أخطأت، وهذا كذب مخالف للإجماع.

وقلت له: لا أدب ولا فضيلة، لا تأدبتَ معي في الخطاب، ولا أصبتَ في الجواب.

ثم قلتُ: الناس اختلفوا في مسألة الكلام في خلافة المأمون [[41]]، وبعدها في أواخر المائة الثانية، وأما المعتزلة فقد كانوا قبل ذلك بكثير في زمن عمرو بن عبيد بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية، ولم يكن أولئك قد تكلموا في مسألة الكلام ولا تنازعوا فيها، وإنما أول بدعتهم تكلُّمهم في مسائل الأسماء والأحكام والوعيد.

فقال: هذا ذكره الشهرستاني في كتاب " الملل والنحل ".

فقلت: الشهرستاني ذكر ذلك في اسم المتكلمين لِمَ سُمُّوا متكلمين؟ لم يذكره في اسم المعتزلة، والأمير إنما سأل عن اسم المعتزلة!

وأنكر الحاضرون عليه وقالوا: غَلِطتَ.

وقلت: في ضمن كلامي أنا أعلم كل بدعة حدثت في الإسلام، وأول من ابتدعها وما كان سبب ابتداعها.

وأيضا فما ذكره الشهرستاني ليس بصحيح في اسم المتكلمين؛ فإن المتكلمين كانوا يُسمون بهذا الاسم قبل منازعتهم في مسألة الكلام، وكانوا يقولون عن واصل بن عطاء: إنه متكلم. ويصفونه بالكلام، ولم يكن الناس اختلفوا في مسألة الكلام.

وقلت أنا وغيري: إنما هو واصل بن عطاء، أي: لا عطاء بن واصل كما ذكره المعترض!

قلت: وواصل لم يكن بعد موت عمرو بن عبيد [[42]]، وإنما كان قرينه.

---

[39] واصل بن عطاء الغزال، وأتباعه، وُلِدَ سنة (٨٠ ه) بالمدينة، وتوفي سنة (١٣١ه) " النبلاء " (٤٦٤/٥).

[40] فليس هو بكبير في العلم، وإنما في المظهر، وهذا هو مقياس القوة في العلم عند كثير من العامة والأغمار.

[41] عبد الله بن هارون الرشيد، ولد سنة (١٧٠ ه)، بويع له بالخلافة بعد قتله لأخيه الأمين في حربهما بعد موت أبيهما سنة (١٩٨ ه)، توفي سنة (٢١٨ ه)، وله من العمر ٤٨ سنة. " النبلاء " (٢٧٣/١٠ _ ٢٨٩)

[42] قيل زوجه بأخته. " النبلاء " (١٠٥/٦)، ولد عمرو بن عبيد سنة (٣٠ه)، وتوفي سنة (١٤٣ه) وقيل:(١٤٤ه).

وقد روي أن واصلًا تكلم مرة بكلام، فقال عمرو بن عبيد: لو بُعِثَ نبي ما كان يتكلم بأحسن من هذا.
وفصاحته مشهورة حتى قيل إنه كان ألثغ، وكان يحترز عن الراء حتى قيل له: أمر الأمير أن يحفر بئر. فقال: أوعز القائد أن يقلب قليب في الجادة [43].

ولما انتهى الكلام إلى ما قاله الأشعري: قال الشيخ المقدم فيهم: لا ريب أن الإمام أحمد إمامٌ عظيم القدر، ومن أكبر أئمة الإسلام، لكن قد انتسب إليه أناس ابتدعوا أشياء.
فقلت: أما هذا فحق، وليس هذا من خصائص أحمد، بل ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام هو منهم بريء قد انتسب إلى مالك أناس مالك بريء منهم، وانتسب إلى الشافعي أناس هو بريء منهم، وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناس هو منهم بريء، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناس هو بريء منهم، ونبينا (ﷺ) قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريء منهم.
وذكر في كلامه، أنه انتسب إلى أحمد ناس من الحشوية والمشبهة ونحو هذا الكلام.
فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، هؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية.
قلت: وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم.
وكان من تمام الجواب أن الكرامية المجسمة كلهم حنفية، وتكلمت على لفظ الحشوية ـ ما أدري جواباً عن سؤال الأمير أو غيره أو عن غير جواب ـ فقلت: هذا اللفظ أول من ابتدعه المعتزلة، فإنهم يُسَمُّون الجماعة والسواد الأعظم الحشو! كما تسميهم الرافضة الجمهور .
وحشو الناس: هم عموم الناس، وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين يقولون: هذا من حشو الناس. كما يقال: هذا من جمهورهم.
وأول من تكلم بهذا عمرو بن عبيد، وقال: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنه حشويا!
فالمعتزلة سَمَّوُا الجماعة حشواً كما تسميهم الرافضة الجمهور.

---

[43] كان يحاول ألا يُدخل الراء في كلماته؛ لأنه يَلثغ به، ولا يُحسِن نطقه، فكان يأتي بمرادفات، لا راء فيها، قيل فيه:

ويَجعلُ البُرَّ قمحاً في تَصَرُّفِه *** وخالف الراءَ حتى احتال للشعر
ولم يُطِق مطراً والقولُ يعجله *** فعاذ بالغيثِ إشفاقاً من المطر.

أوردهما الجاحظ المعتزلي في " البيان والتبيين " (٤٢/١) ، ولم ينسبهما لمحدد، بل قال: وقول الشاعر...

وقلت - لا أدري في المجلس الأول أو الثاني - أول من قال: إن الله جسم. هشام بن الحكم الرافضي.

وقلت لهذا الشيخ: من في أصحاب الإمام أحمد - رحمه الله - حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم؟ أبو داود؟ المروذي؟ الخلال أبو بكر؟ عبد العزيز؟ أبو الحسن التميمي بن حامد؟ القاضي أبو يعلى؟ أبو الخطاب بن عقيل؟

ورفعت صوتي وقلت: سمهم؟ قل لي منهم؟ من هم؟ .

أبكذب ابن الخطيب [44] وافترائه على الناس في مذاهبهم تَبْطُلُ الشريعة، وتَنْدَّرسُ معالم الدين؟!

كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: إن القرآن القديم هو أصوات القارئين، ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي!

من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد هذا عنهم؟ قل لي.

وكما نقل عنهم أن الله لا يُرى في الآخرة باللزوم الذي ادعاه، والمقدمة التي نقلها عنهم، وأخذت أذكر ما يستحقه هذا الشيخ من أنه كبير الجماعة، وشيخهم وأن فيه من العقل والدين ما يستحق أن يعامل بموجبه، وأمرت بقراءة العقيدة جميعها عليه؛ فإنه لم يكن حاضراً في المجلس الأول، إنما أحضروه في الثاني انتصارا به.

وحدثني الثقة عنه بعد خروجه من المجلس أنه اجتمع به وقال له: أخبرني عن هذا المجلس فقال: ما لفلان ذنب ولا لي؛ فإن الأمير سأل عن شيء فأجابه عنه فظننته سأل عن شيء آخر.

وقال: قلت لهم أنتم ما لكم على الرجل اعتراض؛ فإنه نصر ترك التأويل، وأنتم تنصرون قول التأويل وهما قولان للأشعري.

وقال: أنا أختار قول ترك التأويل.

وأخرج وصيته التي أوصى بها، وفيها قول ترك التأويل.

قال الحاكي لي: فقلت له: بلغني عنك أنك قلت في آخر المجلس - لما أشهد الجماعة على أنفسهم بالموافقة - لا تكتبوا عني نفياً ولا إثباتاً فلم ذاك؟ فقال: لوجهين:

أحدهما: أني لم أحضر قراءة جميع العقيدة في المجلس الأول.

والثاني: لأن أصحابي طلبوني لينتصروا بي، فما كان يليق أن أظهر مخالفتهم فسكت عن الطائفتين.

وأمرت غير مرة أن يُعاد قراءة العقيدة جميعها على هذا الشيخ فرأى بعض الجماعة أن ذلك تطويل وأنه لا يُقرأ عليه إلا الموضع الذي لهم عليه سؤال، وأعظمه لفظ

---

[44] يعني الإمام الرازي أبا عبد الله محمد بن عُمر، المُلقب بـ فخر الدين، خطيب الري، المتوفى سنة (٦٠٦ هـ).

الحقيقة فقرءوه عليه؛ فذكر هو بحثاً حسناً يتعلق بدلالة اللفظ، فحسنته ومدحته عليه، وقلت: لا ريب أن الله حي حقيقة، عليم حقيقة، سميع حقيقة، بصير حقيقة وهذا متفق عليه بين أهل السنة والصفاتية [45] من جميع الطوائف، ولو نازع بعض أهل البدع في بعض ذلك، فلا ريب أن الله موجود، والمخلوق موجود، ولفظ الوجود سواء كان مقولًا عليهما بطريق الاشتراك اللفظي فقط، أو بطريق التواطؤ المتضمن للاشتراك لفظا ومعنى، أو بالتشكيك الذي هو نوع من التواطؤ [46].

فعلى كل قول: فالله موجود حقيقة، والمخلوق موجود حقيقة، ولا يلزم من إطلاق الاسم على الخالق، والمخلوق بطريق الحقيقة محذور، ولم أرجح في ذلك المقام قولًا من هذه الثلاثة على الآخر؛ لأن غرضي تحصل على كل مقصودي، وكان مقصودي تقرير ما ذكرته على قول جميع الطوائف، وأن أبين اتفاق السلف ومن تبعهم على ما ذكرت، وأن أعيان المذاهب الأربعة والأشعري وأكابر أصحابه على ما ذكرته؛ فإنه قبل المجلس الثاني اجتمع بي من أكابر علماء الشافعية والمنتسبين إلى الأشعرية والحنفية وغيرهم ممن عظم خوفهم من هذا المجلس، وخافوا انتصار الخصوم فيه، وخافوا على نفوسهم أيضاً من تفرق الكلمة، فلو أظهرت الحجة التي ينتصر بها ما ذكرته، أو لم يكن من أئمة أصحابهم من يوافقها لصارت فرقة، ولصعب عليهم أن يظهروا في المجالس العامة الخروج عن أقوال طوائفهم بما في ذلك من تمكن أعدائهم من أغراضهم، فإذا كان من أئمة مذاهبهم من يقول ذلك وقامت عليه الحجة، وبان أنه مذهب السلف أمكنهم إظهار القول به مع ما يعتقدونه في الباطن من أنه الحق حتى قال لي بعض الأكابر من الحنفية ـ وقد اجتمع بي ـ : لو قلت هذا: مذهب أحمد وثبت على ذلك لانقطع النزاع. ومقصوده أنه يحصل دفع الخصوم عنك بأنه مذهب متبوع، ويستريح المنتصر والمنازع من إظهار الموافقة، فقلت: لا والله، ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص، وإنما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث، وقلت أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكل لفظ ذكرته فأنا أذكر به آية أو حديثاً أو إجماعاً سلفياً، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين، والفقهاء الأربعة، والمتكلمين، وأهل الحديث والصوفية.

وقلتُ لمن خاطبني من أكابر الشافعية ـ لأبين أن ما ذكرته هو قول السلف وقول أئمة أصحاب الشافعي وأذكر قول الأشعري وأئمة أصحابه التي ترد على هؤلاء الخصوم، ولينتصرن كل شافعي، وكل من قال بقول الأشعري الموافق لمذهب السلف

---

[45] هذا اللقب يُطلق على من يُثبت بعض الصفات كالأشعرية والماتريدية والكرامية، وأحيانا يطلق على عموم المثبتة فيدخل فيهم أهل السنة والجماعة، الذين يثبتون جميع الصفات.

[46] هذه المسألة ترجع إلى تقسيم اللفظ عند المناطقة، ومن لم يعرف التقسيم لن يفهمها مهما أعاد قراءة الكلام، وهي مذكورة في التدمرية، انظر تعليقي المسمى بـ " التعليقات التوضيحية للرسالة التدمرية " صـ٤٣، " آداب البحث والمناظرة " للشنقيطي صـ٢٤، " حاشية الإسرافيلي على العقيدة التدمرية " (٢٠٢/١)،(٥٩٦/١) ، (٦١٠/١).

وأبين أن القول المحكي عنه في تأويل الصفات الخبرية قول لا أصل له في كلامه، وإنما هو قول طائفة من أصحابه فللأشعرية قولان ليس للأشعري قولان.

فلما ذكرت في المجلس أن جميع أسماء الله التي سمي بها المخلوق كلفظ الوجود الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن على الأقوال الثلاثة: تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ؟

فقال أحدهما: هو متواطئ.

وقال الآخر هو مشترك؛ لئلا يلزم التركيب. وقال هذا: قد ذكر فخر الدين [47] أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ .

فمن قال إن وجود كل شيء عين ماهيته قال: إنه مقول بالاشتراك، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته قال: إنه مقول بالتواطؤ.

فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ.

فقال الثاني: ليس مذهب الأشعري وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته.

فأنكر الأول ذلك.

فقلت: أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته؛ وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة إن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته، وكل منهما أصاب من وجه؛ فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ كما قد قررته في غير هذا الموضع، وأجبت عن شبهة التركيب بالجوابين المعروفين.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عينه فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب؛ فإنا وإن قلنا: إن وجود الشيء عين ماهيته. لا يجب أن يكون الاسم مقولًا عليه وعلى نظيره بالاشتراك اللفظي فقط كما في جميع أسماء الأجناس.

فإن اسم السواد مقول على هذا السواد وهذا السواد بالتواطؤ، وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد؛ إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما، وهو المطلق الكلي، لكنه لا يوجد مُطلقاً بشرط الإطلاق إلا في الذهن، ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج؛ فإنه على ذلك تنتفي الأسماء المتواطئة وهي جمهور الأسماء الموجودة في الغالب، وهي أسماء الأجناس اللغوية وهو الاسم المطلق على الشيء، وعلى كل ما أشبهه، سواء كان اسم عين أو اسم صفة

---

[47] ابن الخطيب محمد بن عمر الرازي.

جامداً أو مُشتقاً، وسواء كان جِنساً مَنطقياً أو فِقهياً أو لم يكن، بل اسم الجنس في اللغة يدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك، وكلها أسماء متواطئة وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

وطلب بعضهم إعادة قراءة الأحاديث المذكورة في العقيدة؛ ليطعن في بعضها فعرفت مقصوده.

فقلت: كأنك قد استعددت للطعن في حديث الأوعال حديث العباس بن عبد المطلب - وكانوا قد تعنتوا حتى ظفروا بما تكلم به زكي الدين عبد العظيم من قول البخاري في تأريخه: عبد الله بن عميرة لا يُعرف له سماع من الأحنف - فقلت: هذا الحديث مع أنه رواه أهل السنن كأبي داود وابن ماجه والترمذي وغيرهم فهو مروي من طريقين مشهورين فالقدح في أحدهما لا يقدح في الآخر.

فقال: أليس مداره على ابن عميرة، وقد قال البخاري: لا يُعرف له سماع من الأحنف؟ .

فقلت: قد رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في " كتاب التوحيد " الذي اشترط فيه أنه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل موصولًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

قلت: والإثبات مقدم على النفي، والبخاري إنما نفى معرفة سماعه من الأحنف لم ينف معرفة الناس بهذا، فإذا عرف غيره - كإمام الأئمة ابن خزيمة - ما ثبت به الإسناد كانت معرفته، وإثباته مقدماً على نفي غيره وعدم معرفته.

ووافق الجماعة على ذلك، وأخذ بعض الجماعة يذكر من المدح ما لا يليق أن أحكيه، وأخذوا يناظرون في أشياء لم تكن في العقيدة، ولكن لها تعلق بما أجبت به في مسائل، ولها تعلق بما قد يفهمونه من العقيدة، فأحضر بعض أكابرهم " كتاب الأسماء والصفات " للبيهقي - رحمه الله تعالى - فقال: هذا فيه تأويل الوجه عن السلف فقلت: لعلك تعني قوله تعالى: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله}[البقرة: ١١٥]

فقال: نعم. قد قال مجاهد والشافعي يعني قبلة الله.

فقلت: نعم: هذا صحيح عن مجاهد والشافعي وغيرهما، وهذا حق، وليست هذه الآية من آيات الصفات، ومن عدها في الصفات فقد غَلِطَ كما فعل طائفة؛ فإن سياق الكلام يدل على المراد حيث قال: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} والمشرق والمغرب الجهات، والوجه هو الجهة؛ يقال أيَّ وجه تريده؟ أيْ: أي جهة وأنا أريد هذا الوجه أيْ: هذه الجهة كما قال تعالى: {ولكل وجهة هو موليها} [البقرة:١٤٨] ؛ ولهذا قال:{فأينما تولوا فثم وجه الله} أيْ: تستقبلوا وتتوجهوا، والله أعلم

وصلى الله على محمد.

[حكاية الشيخ علم الدين للمناظرة باختصار]

أورد بعد هذا ابن قاسم في المجموع (٣/١٩٤) ما نقله الشيخ علم الدين عن الإمام ابن تيمية فيما جرى في تلك المناظرة فقال ابن قاسم:

نقل الشيخ علم الدين [48]: أن الشيخ - قدس الله روحه - قال: - في مجلس نائب السلطنة الأفرم - لما سأله عن اعتقاده وكان الشيخ أحضر عقيدته " الواسطية " قال: هذه كتبتها من نحو سبع سنين قبل مجيء التتار إلى الشام؛ فقرئت في المجلس.

ثم نقل علم الدين عن الشيخ أنه قال: كان سبب كتابتها أن بعض قضاة واسط من أهل الخير والدين شكا ما الناس فيه، ببلادهم في دولة التتر، من غلبة الجهل والظلم، ودروس الدين والعلم، وسألني أن أكتب له عقيدة.

فقلت له: قد كتب الناس عقائد أئمة السنة، فألح في السؤال، وقال: ما أحب إلا عقيدة تكتبها أنت.

فكتبت له هذه العقيدة، وأنا قاعد بعد العصر!

فأشار الأمير لكاتبه فقرأها على الحاضرين حرفاً حرفا، فاعترض بعضهم على قولي فيها: ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه، ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل.

ومقصوده أن هذا ينفي التأويل الذي هو صرف اللفظ عن ظاهره، إما وجوباً وإما جوازا.

فقلت: إني عَدَلْتُ عن لفظ التأويل إلى لفظ التحريف؛ لأن التحريف اسم جاء القرآن بذمه، وأنا تحريت في هذه العقيدة اتباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ التأويل؛ لأنه لفظ له عدة معان، كما بينته في موضعه من القواعد.

فإن معنى لفظ التأويل في كتاب الله غير لفظ التأويل في اصطلاح المتأخرين من أهل الأصول والفقه، وغير معنى لفظ التأويل في اصطلاح كثير من أهل التفسير والسلف.

---

[48] قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (صـ 25) : وعلم الدين هو البرزالي محمد بن القاسم الحافظ المعروف (ت 739) ، وله تاريخ معروف ينقل عنه ابن عبد الهادي رحمه الله في ترجمة شيخ الإسلام، وكلام الذهبي الأخير يدل على أن أصل الكلام منقول عن أحد تواريخه، ولم أجد ذلك فيما بين يدي.

وقلت لهم ذكرت في النفي التمثيل ولم أذكر التشبيه؛ لأن التمثيل نفاه الله بنص كتابه حيث قال:{ليس كمثله شيء}[الشورى: ١١].

وأخذوا يذكرون نفي التشبيه والتجسيم، ويطنبون في هذا، ويعرضون بما ينسبه بعض الناس إلينا من ذلك.

فقلت قولي: من غير تكييف ولا تمثيل ينفي كلَّ باطل، وإنما اخترت هذين الاسمين: لأن التكييف مأثور نفيه عن السلف كما قال ربيعة ومالك وابن عيينة وغيرهم المقالة - التي تلقاها العلماء بالقبول -: الاستواء معلوم والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة.

فاتفق هؤلاء السلف على أن الكيف غير معلوم لنا، فنفيت ذلك اتباعا لسلف الأمة، وهو أيضا منفي بالنص؛ فإن تأويل آيات الصفات يدخل فيها حقيقة الموصوف، وحقيقة صفاته غير معلومة، وهذا من التأويل، الذي لا يعلمه إلا الله كما قررت ذلك في قاعدة مفردة ذكرتها في " التأويل والمعنى " والفرق بين علمنا بمعنى الكلام وبين علمنا بتأويله.

وكذلك التمثيل منفي بالنص، والإجماع القديم مع دلالة العقل على نفيه، ونفي التكييف؛ إذ كنه الباري غير معلوم للبشر.

وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف: وهو إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات يُحتذى حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات تكييف .

فقال أحد كبراء المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم، لا كالأجسام.

فقلت له أنا وبعض الفضلاء إنما قيل: إنه يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا [49].

وأول من قال إن الله جسم: هشام بن الحكم الرافضي [50].

وأما قولنا: فهم الوسط في فرق الأمة كما أن الأمة هي الوسط في الأمم.

فهم وسط في باب صفات الله بين أهل التعطيل الجهمية، وأهل التمثيل المشبهة.

فقيل لي: أنت صنفت اعتقاد الإمام أحمد وأرادوا قطع النزاع؛ لكونه مذهباً متبوعا.

---

[49] يعني إنما يلزم هذا على من اقتصر في التنزيه على نفي المماثلة فحسب، أما من جعل أصله إثبات ما صح به النقل، مع عدم المماثلة فلا يلزمه هذا.

[50] هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، من أهل الكوفة، سكن بغداد، ويقال: كان من أصحاب جعفر الصادق، ومات بعد نكبة البرامكة، ويقال: عاش إلى خلافة المأمون. " لسان الميزان " (٦/٢٣٤).

فقلت: ما خرجت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم؛ ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا.

وقلت: قد أمهلتُ من خالفني في شيء منها ثلاث سنين فإن جاء بحرف واحد عن القرون الثلاثة يخالف ما ذكرته فأنا أرجع عن ذلك، وعليَّ أن آتي بنقول جميع الطوائف عن القرون الثلاثة يوافق ما ذكرته من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث وغيرهم.

ثم طلب المنازع الكلام في (مسألة الحرف والصوت) فقلت: هذا الذي يُحكى عن أحمد وأصحابه أن صوت القارئين ومداد المصاحف قديم أزلي كذب مفترى لم يقل ذلك أحمد، ولا أحد من علماء المسلمين.

وأخرجت كراسا وفيه ما ذكره أبو بكر الخلال في " كتاب السنة " عن الإمام أحمد، وما جمعه صاحبه أبو بكر المروذي من كلام أحمد، وكلام أئمة زمانه في أن من قال: لفظي بالقرآن مخلوق. فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق فهو مبتدع.

قلت: فكيف بمن يقول لفظي أزلي؟! فكيف بمن يقول صوتي قديم؟!

فقال المنازع: إنه انتسب إلى أحمد أناس من الحشوية والمشبهة، ونحو هذا الكلام

فقلت: المشبهة والمجسمة في غير أصحاب الإمام أحمد أكثر منهم فيهم، فهؤلاء أصناف الأكراد كلهم شافعية، وفيهم من التشبيه والتجسيم ما لا يوجد في صنف آخر، وأهل جيلان فيهم شافعية وحنبلية، وأما الحنبلية المحضة فليس فيهم من ذلك ما في غيرهم، والكرامية المجسمة كلهم حنفية.

وقلت له: مَن في أصحابنا حشوي بالمعنى الذي تريده؟ الأثرم أبو داود المروذي الخلال، أبو بكر عبد العزيز أبو الحسن التميمي بن حامد القاضي، أبو يعلى أبو الخطاب بن عقيل؛ ورفعت صوتي وقلت: سمهم قل لي من منهم؟ .

أيكذب ابن الخطيب وافترائه على الناس في مذاهبهم تبطل الشريعة وتندرس معالم الدين؟!

كما نقل هو وغيره عنهم أنهم يقولون: القرآن القديم هو أصوات القارئين، ومداد الكاتبين، وأن الصوت والمداد قديم أزلي.

من قال هذا؟ وفي أي كتاب وجد عنهم هذا ؟ قل: لي.

وكما نقل عنهم أن الله لا يرى في الآخرة باللزوم، الذي ادعاه، والمقدمة التي نقلها عنهم.

ولما جاءت " مسألة القرآن " [وأنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود] نازع بعضهم في كونه منه بدأ وإليه يعود، وطلبوا تفسير ذلك؟

فقلت: أما هذا القول: فهو المأثور والثابت عن السلف، مثل ما نقله عمرو بن دينار قال: أدركت الناس منذ سبعين سنة يقولون: الله الخالق وما سواه مخلوق؛ إلا القرآن؛ فإنه كلام الله غير مخلوق منه بدأ وإليه يعود.

ومعنى منه بدأ أي: هو المتكلم به، وهو الذي أنزله من لدنه، ليس هو كما تقوله الجهمية أنه خلق في الهواء أو غيره وبدأ من غيره.

وأما إليه يعود: فإنه يسري به في آخر الزمان من المصاحف والصدور فلا يبقى في الصدور منه كلمة، ولا في المصاحف منه حرف.

ووافق على ذلك غالب الحاضرين. فقلت: هكذا قال النبي صلى الله عليه وسلم: «ما تقرب العباد إلى الله بمثل ما خرج منه» [51] يعني القرآن.

وقال خباب بن الأرت: يا هنتاه تقرب إلى الله بما استطعت؛ فلن يتقرب إلى الله بشيء أحب إليه مما خرج منه.

وقلت: وأن الله تكلم به حقيقة، وأن هذا القرآن الذي أنزله الله على محمد صلى الله عليه وسلم هو كلام الله حقيقة، لا كلام غيره، ولا يجوز إطلاق القول بأنه حكاية عن كلام الله أو عبارة؛ بل إذا قرأ الناس القرآن، أو كتبوه في المصاحف لم يخرج بذلك عن أن يكون كلام الله تعالى حقيقة؛ فإن الكلام إنما يُضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا.

فامتعض [52] بعضهم من إثبات كونه كلام الله حقيقة بعد تسليمه أن الله تكلم به حقيقة، ثم إنه سلم ذلك لما بُين له أن المجاز يصح نفيه، وهذا لا يصح نفيه [53]، وأن أقوال المتقدمين المأثورة عنهم وشعر الشعراء المضاف إليهم هو كلامهم حقيقة.

ولما ذكرت فيها أن الكلام إنما يُضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئاً، لا إلى من قاله مبلغا استحسنوا هذا الكلام وعظموه.

وذكرت ما أجمع عليه سلف الأمة من أنه سبحانه فوق العرش، وأنه معنا حق على حقيقته؛ لا يحتاج إلى تحريف، ولكن يُصان عن الظنون الكاذبة، وليس معنى قوله {وهو معكم أين ما كنتم}[الحديد: ٤] أنه مختلط بالخلق؛ فإن هذا لا توجبه اللغة، وهو خلاف ما أجمع عليه سلف الأمة، وخلاف ما فطر الله عليه الخلق، بل القمر آية من آيات الله من أصغر مخلوقاته، وهو موضوع في السماء، وهو مع المسافر أينما كان.

---

[51] تقدم تخريجه، رواه الترمذي وأحمد عن أبي أمامة رضي الله عنه.

[52] غضب، وانزعج.

[53] فلا يصح أن يقال: القرآن ليس كلام الله تعالى.

ولما ذكرت: أن جميع أسماء الله التي يُسمى بها المخلوق - كلفظ " الوجود " الذي هو مقول بالحقيقة على الواجب والممكن تنازع كبيران هل هو مقول بالاشتراك أو بالتواطؤ؟

فقال أحدهما: هو متواطئ. وقال آخر: هو مشترك لئلا يلزم التركيب. وقال هذا: قد ذكر فخر الدين أن هذا النزاع مبني على أن وجوده هل هو عين ماهيته أم لا ؟ فمن قال: إن وجود كل شيء عين ماهيته قال: إنه مقول بالاشتراك، ومن قال إن وجوده قدر زائد على ماهيته قال: إنه مقول بالتواطؤ، فأخذ الأول يرجح قول من يقول: إن الوجود زائد على الماهية؛ لينصر أنه مقول بالتواطؤ.

فقال الثاني: مذهب الأشعري، وأهل السنة أن وجوده عين ماهيته، فأنكر الأول ذلك.

فقلت: أما متكلمو أهل السنة فعندهم أن وجود كل شيء عين ماهيته [[54]]، وأما القول الآخر فهو قول المعتزلة: أن وجود كل شيء قدر زائد على ماهيته.

وكل منهما أصاب من وجه [[55]]؛ فإن الصواب أن هذه الأسماء مقولة بالتواطؤ. كما قد قررته في غير هذا الموضع.

وأما بناء ذلك على كون وجود الشيء عين ماهيته أو ليس عين وجود ماهيته فهو من الغلط المضاف إلى ابن الخطيب؛ فإنا وإن قلنا إن وجود الشيء عين ماهيته لا يجب أن يكون الاسم مقولًا عليه، وعلى غيره بالاشتراك اللفظي فقط، كما في جميع أسماء الأجناس؛ فإن اسم السواد مقول على هذا السواد، وهذا السواد بالتواطؤ وليس عين هذا السواد هو عين هذا السواد؛ إذ الاسم دال على القدر المشترك بينهما، وهو المطلق الكلي، لكنه لا يوجد مطلقا بشرط الإطلاق إلا في الذهن.

ولا يلزم من ذلك نفي القدر المشترك بين الأعيان الموجودة في الخارج؛ فإنه على ذلك تنتفي " الأسماء المتواطئة " وهي جمهور الأسماء الموجودة في اللغات، وهي " أسماء الأجناس اللغوية " وهو الاسم المعلق على الشيء، وما أشبهه - سواء كان اسم عين أو اسم صفة جامداً أو مشتقاً، وسواء كان جنساً منطقياً أو فقهياً أو لم يكن، بل اسم الجنس في اللغة تدخل فيه الأجناس والأصناف والأنواع ونحو ذلك.

وكلها أسماء متواطئة، وأعيان مسمياتها في الخارج متميزة.

قال الذهبي: ثم وقع الاتفاق على أن هذا معتقد سلفي جيد.

---

[54] يعني في الخارج - وهو الأصل عند الإطلاق - ، أما في الذهن فيُمكن تصور الوجود مفصولاً عن الماهية، والله أعلم.

[55] فمن قال: وجود الشيء عين ماهيته. كان مصيباً باعتبار النظر إلى الخارج، ومن قال: وجود الشيء قدر زائد على ماهيته. كان مصيباً باعتبار تقدير الذهن.

[حكاية الشيخ عبد الله بن تيمية لأخيه زين الدين ما جرى في المناظرة]

أورد ابن قاسم في المجموع (٢٠٢/٣) رسالة من الشيخ عبد الله ابن تيمية للشيخ زين الدين يحكي فيها لأخيه زين الدين ما جرى في المناظرة، التي عُقدت مع أخيهما شيخ الإسلام في مجلس السلطان حوله كتابه " العقيدة الواسطية " [[56]].

فقال ابن قاسم رحمه الله تعالى: وكتب عبد الله ابن تيمية لأخيه زين الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم من أخيه عبد الله ابن تيمية إلى الشيخ الإمام العالم الفاضل الصدر الكبير زين الدين، زينه الله تعالى بحلية أوليائه، وأكرمه في الدنيا والآخرة بكرامة أصفيائه، وجعل له البشرى بالنصر الأكبر على أعدائه، وأوزعه شكر النعماء، خصوصاً أفضل نعمائه بما من الله به سبحانه من النصر العزيز للإسلام وللسنة، وأهلها على حزب الشيطان وأوليائه.

أما بعد: فإني أحمد إليك الله الذي لا إله إلا هو، وهو للحمد أهلٌ، وأصلي على نبيه محمد عليه أفضل الصلاة والسلام.

وأعرفه بما من الله سبحانه علينا وعلى المسلمين أجمعين بالنصر الأكبر، والفتح المبين، وهو وإن كانت العقول تعجز عن دركه على التفضيل، والألسن عن وصفه عن التكميل، لكن نذكر منه ما يسر الله سبحانه مُلخصاً خالِياً عن التطويل.

وهو أنه - لما كان يوم الاثنين الثامن من رجب - جمع نائب السلطان القضاة الأربعة، ونوابهم، والمفتين، والمشايخ: نجم الدين، وشمس الدين، وتقي الدين،

---

[56] هذا الذي فهمته من خلال الكلام أن أحد إخوان ابن تيمية يُخبر أخاً آخر له في بلد آخر بما جرى لأخيهما مع خصومه في تلك الواقعة، وكيف أجرى الله سبحانه على يديه من الخير، ونصرة الحق، والله أعلم بالصواب.

وجمال الدين، وجلال الدين، نائب نجم الدين، وشمس الدين بن العز، نائب شمس الدين، وعز الدين نائب تقي الدين، ونجم الدين نائب جمال الدين، والشيخ كمال الدين ابن الزملكاني، والشيخ كمال الدين بن الشرشي، وابن الوكيل من الشافعية، والشيخ برهان الدين بن عبد الحق من الحنفية، والشيخ شمس الدين الحريري من المالكية، والشيخ شهاب الدين المجد من الشافعية، والشيخ محمد بن قوام، والشيخ محمد بن إبراهيم الأرموي.

ثم سأل نائب السلطان عن الاعتقاد، فقال [57]: ليس الاعتقاد لي، ولا لمن هو أكبر مني، بل الاعتقاد يؤخذ عن الله سبحانه وتعالى، ورسوله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع عليه سلف الأمة، يؤخذ من كتاب الله تعالى، ومن أحاديث البخاري ومسلم وغيرهما من الأحاديث المعروفة، وما ثبت عن سلف الأمة.

فقال الأمير: نريد أن تكتب لنا صورة الاعتقاد.

فقال الشيخ: إذا قلت الساعة شيئاً من حفظي قد يقول الكذابون: قد كتم بعضه أو داهن.

بل أنا أحضر ما كتبته قبل هذا المجلس بسنين متعددة، قبل مجيء التتار.

فأحضرت " الواسطية "، وسبب تسميتها بذلك أن الذي طلبها من الشيخ رجل من قضاة واسط - من أصحاب الشافعي - قدم حاجاً من نحو عشر سنين، وكان فيه صلاح كبير، وديانة كبيرة، فالتمس من الشيخ أن يكتب له عقيدة، فقال له الشيخ: الناس قد كتبوا في هذا الباب شيئاً كثيراً، فخذ بعض عقائد أهل السنة.

فقال: أحب أن تكتب لي أنت.

فكتب له - وهو قاعد في مجلسه بعد العصر هذه " العقيدة ".

ذكر الشيخ للأمير معنى هذا الكلام، ثم قرئت على الحاضرين من أولها إلى آخرها كلمة كلمة، وبُحِثَ في مواضع منها، وفيهم من في قلبه من الشيخ ما لا يعلمه إلا الله وكان ظنهم أنهم إذا تكلموا معه في هذا الكتاب أظهروا أنه يُخالِف ما عليه أهل السنة والجماعة.

وأوردوا ثلاثة أسئلة - في ثلاث مواضع - وهي " تسميتها باعتقاد أهل الفرقة الناجية "، وقول: " استوى حقيقة "، وقول: " فوق السموات "

فقال الشيخ للكاتب الذي أقعده نائب السلطان وهو الشيخ كمال الدين بن الزملكاني: اكتب جوابها - وكان المجلس قد طال من الضحى إلى قريب العصر - فأشاروا بتأخير ذلك إلى مجلس ثان - وهو يوم الجمعة ثاني عشر رجب - فاجتمعوا هم

---

[57] يعني شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى.

وحضر معهم الصفي الهندي، وحضرتُ أنا المجلس الثاني، وما علمت بالمجلس الأول حين حضروا ـ وقد كانوا بحثوا في تلك الأيام بالفصوص وطالعوه ـ واتفقوا على أنهم لا يبقوا مُمَكَّناً.

فلما حضرتُ بعد صلاة الجمعة، واستقر المجلس أثنى الناس على الصفي الهندي، وقال جماعة منهم: هو شيخ الجماعة، وكبيرهم في هذا، وعليه اشتغل الناس في هذا الفن، واتفقوا على أنه يتكلم مع الشيخ وحده، فإذا فرغ تكلم واحد بعد واحد.

فخطب الشيخ فحمد الله، وأثنى عليه بخطبة ابن مسعود رضي الله عنه، ثم قال: إن الله تعالى أمرنا بالجماعة والائتلاف، ونهى عن الفرقة والاختلاف، وربنا واحد، ورسولنا واحد، وكتابنا واحد وديننا واحد، وأصول الدين ليس بين السلف وأئمة الإسلام فيها خلاف، ولا يحل فيها الافتراق؛ لأن الله تعالى يقول: {واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا}، ويقول: {إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا لست منهم في شيء} .

وهذا الباب قد تنازع الناس فيه، ويقول هذا: أنا حنبلي، ويقول هذا: أنا أشعري.
وقد أحضرت كتب الأشعري، وكتب أكابر أصحابه، مثل كتب أبي بكر بن الباقلاني وأحضرت أيضًا من نقل مذاهب السلف من المالكية والشافعية والحنبلية وأهل الحديث وشيوخ الصوفية، وأنهم كلهم متفقون على اعتقاد واحد.

وكذلك أحضر نقل شيوخ أصحاب أبي حنيفة، مثل محمد بن الحسن، والطحاوي، وما ذكروه من الصفات، وغيرها في أصول الدين.

وقرأ فصلًا مما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابه " الإبانة "، وأنه يقول بقول الإمام أحمد.

وأحضر كتاب " التمهيد " للقاضي أبي بكر ابن الباقلاني.

وأحضر " النقول " عن مالك، وأكابر أصحابه، مثل ابن أبي زيد، والقاضي عبد الوهاب، وغيرهما من كبار أصحاب مالك بتصريحهم أن الله مستو بذاته على العرش.

وقال: أما الذي أذكره فهو مذهب السلف، وأحضر ألفاظهم، وألفاظ من نقل مذاهبهم من الطوائف الأربعة، وأهل الحديث، والمتكلمين، والصوفية، وأذكر موافقة ذلك من الكتاب والسنة، وأنه ليس في ذلك ما ينفيه العقل، وإن كان الله تعالى يجمع قلوب الجماعة على ذلك فالحمد لله رب العالمين، وإن خالف مخالف لذلك كان في كلام الآخر ما أقوله، وأكشف الأسرار، وأهتك الأستار، وأبين ما يحتاج إليه بيانه، وأجتمع بالسلطان وأقول له كلاما آخر.

وكان يوماً عظيماً مشهوداً بين فيه للحاضرين من البحث، والنقل أمراً عظيماً، وبحث عن أشياء خارجة عن " العقيدة الواسطية " لما أحضر لهم جوابه في

مسألة القرآن، ومسألة الاستواء ـ لما سُئل عنها قديماً من نحو اثنتي عشرة سنة ـ وقرأ عليهم من ذلك الجواب، وسألوه عن ألفاظ في المسألة " الحموية " ، وأوردوا عليه جميع ما في أنفسهم من الأجوبة، وقالوا: هذا سؤالنا، وما بقي في أنفسنا شيء.

فلما أجاب الشيخ عن أسئلتهم، وافقوه وانفصل المجلس على ذلك، وكان قال لهم: كل من خالف شيئاً مما قلته فليكتب بخطه خلافه، ولينقل فيما خالف في ذلك عن السلف، أو يكتب كل شخص عقيدة، وتعرض هذه العقائد على ولاة الأمور، ويعرف أيها الموافق للكتاب والسنة.

وقال أيضاً: من جاء بحرف واحد عن السلف بخلاف ما ذكرت فأنا أصير إليه، وأنا أحضر نقل جميع الطوائف أنهم ذكروا مذهب السلف كما وضعته، وأنا موافق السلف، ومناظر على ذلك، وجميع أئمة الطوائف من الحنفية والمالكية والشافعية والحنبلية والأشعرية وأهل الحديث والصوفية موافقون ما أقوله.

وسألوه عن الظاهر هل هو موافق أم لا؟ فقال هذا ليس في " العقيدة " وأنا أتبرع بالجواب عن أكثر من حكى مذهب السلف ـ كالخطابي، وأبي بكر الخطيب، والبغوي وأبي بكر، وأبي القاسم التيمي، وأبي الحسن الأشعري، وابن الباقلاني، وأبي عثمان الصابوني، وأبي عمر بن عبد البر، والقاضي أبي يعلى، والسيف الآمدي وغيرهم في نفي الكيفية والتشبيه عنها، وأن الكلام في الصفات فرع على الكلام في الذات، يُحتذى فيه حذوه، ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود، لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود، لا إثبات كيفية.

وقد نقل طائفة من المتأخرين [58] أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد.

قال: والجمع بين النقلين أن الظاهر لفظ مشترك، فالظاهر الذي لا يليق إلا بالمخلوق غير مراد، وأما الظاهر اللائق بجلال الله تعالى، وعظمته فهو مراد أنه هو المراد في أسماء الله تعالى، وصفاته مثل الحي، والعليم، والقدير، والسميع، والبصير

---

[58] قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (ص 25) : قد نسب الشيخ رحمه الله في (33 / 177) هذا القول إلى (بعض المتأخرين) بلا تسمية فقال: (ومن قال من المتأخرين أن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد) ، وذكر في (6 / 355) أن القائل (بعض الناس) بدون تسمية أيضا؛ فيظهر أن موضع البياض هو (من المتأخرين) ، والله تعالى أعلم. [كما في المكتبة الشاملة معلقاً على هذا الموضع]

وجرت بحوث دقيقة لا يفهمها إلا قليل من الناس، وبين أن الله تعالى فوق عرشه، على الوجه الذي يليق بجلاله، ولا أقول فوقه كالمخلوق على المخلوق كما تقوله المشبهة، ولا يقال إنه لا فوق السموات، ولا على العرش رب كما تقوله المعطلة الجهمية، بل يقال: إنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه.

وتكلم على لفظ الجهة، وأنه معنى مشترك، وعلى لفظ الحقيقة، وسئل عن مسألة القرآن والصوت، فأجاب بالتفصيل، وكان أجاب به قديماً - فقال: من قال إن صوت العبد بالقرآن، ومداد المصحف قديم فهو مخطئ ضال، ولم يقل بهذا أحد من علماء أصحاب الإمام أحمد، ولا غيرهم.

وما نقل عنهم أنهم يقولون: ليس القرآن إلا الصوت المسموع من القارئ، والمداد الذي في المصحف، وهو مع ذلك قديم فهذا كذب مفترى، ما قاله أحمد.

وأحضر نصوص الإمام أحمد وأصحابه، وأصحاب مالك، والشافعي، والأشعري وغيرهم: أن من قال لفظي بالقرآن غير مخلوق فهو مبتدع، فكيف بمن يقول: صوتي به غير مخلوق أو يقول صوتي به قديم؟!

وحرر الكلام فيها، وإن إطلاق القول بنفي الحرف بدعة، لم يتكلم به الإمام أحمد، ولا غيره من الأئمة المتبوعين، بل مذهب السلف أن القرآن كلام الله، حروفه ومعانيه، والكلام يضاف حقيقة إلى من قاله مبتدئا، لا إلى من قاله مبلغا مؤديا وأن الله تكلم بصوت، وذكر حديث أبي سعيد رضي الله عنه الذي في الصحيحين.

فأخذ نائب المالكي يقول: أنت تقول: إن الله ينادي بصوت؟

فقال له الشيخ: هكذا قال نبيك إن كنت مؤمنا به، وهكذا قال محمد بن عبد الله إن كان رسولا عندك.

وجعل نائب السلطان كلما ذكر حديثا وعزاه إلى الصحيحين يقول لهم: هكذا قاله النبي صلى الله عليه وسلم؟! يقولون نعم.

فيقول: فمن قال بقول النبي صلى الله عليه وسلم أي شيء يقال له.

وقال له: كل شيء قلته من عندك قلته؟

فقال: بل أنقله جميعاً عن نبي الأمة صلى الله عليه وسلم، وأبين أن طوائف الإسلام تنقله عن السلف كما نقلته، وأن أئمة الإسلام عليه، وأنا أناظر عليه، وأعلم كل من يخالفني بمذهبه.

وانزعج الشيخ انزعاجاً عظيماً على نائب المالكي، والصفي الهندي، وأسكتهما سكوتاً لم يتكلما بعده بما يذكر.

وجزئيات الأمور لا يتسع لها هذا الورق، وبعد المجلس حمل بعض الشافعية النقل من تفسير القرطبي بأن السلف لم يُنكر أحد منهم أن الله تعالى استوى على العرش حقيقة، وأنهم لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون إلا بما أخبرت به رسله، وخص

العرش بذلك؛ لأنه أعظم المخلوقات، وإنما جهلوا كيفية الاستواء، وأنه لا تعلم حقيقته؛ كما قال مالك رحمه الله: الاستواء معلوم ـ يعني في اللغة ـ والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة.

فقال المالكي: ما كنا نعرف هذا.

وبعد المجلس حصل من ابن الوكيل وغيره: من الكذب والاختلاق والتناقض بما عليه الحال ما لا يوصف، فجميع ما يرد إليك مما يناقض ما ذكرت من الأكاذيب، والاختلاقات فتعلم ذلك.

ولم ندر إلى الآن كيف وقع الأمر في مصر، إلا ما في كتاب السلطان أنه بلغنا أن الشيخ فلاناً كتب عقيدة يدعو إليها، وأن بعض الناس أنكرها، فليعقد له مجلس؛ لذلك، ولتطالع ما يقع، وتكشف أنت ذلك كشفاً شافياً وتعرفنا به، والسلام عليك ورحمة الله وبركاته، وعلى الشيخ الإمام الكبير، العالم، الفاضل، قرة العين، عز الدين أفضل السلام، وكذلك كل فرد من الأهل، والأصحاب، والمعارف والسلام.

مناظرة

في

الحمد والشكر

مع الفقيه الشافعي صدر الدين محمد بن عمر ابن مكي ابن المرحِّل المعروف بـ ابن الوكيل
توفي سنة (٧١٦ هـ). " الدرر الكامنة " (١١٥/٤)

من " مجموع الفتاوى " (١٣٥/١١)، وفي الطبعة الجديدة (٨٠/٦)
في جزء الكلام على التصوف.
وأوردها ابن عبد الهادي في " العقود الدرية " (١١١/١).

قال شمس الدين ابن عبد الهادي (ت ٧٧٤ هـ) : وقد رأيتُ بخط بعض أصحابه ما صورته تلخيص مبحث جرى بين شيخ الإسلام تقي الدين ابن تيمية رحمه الله وبين ابن المرحل
كان الكلام في الحمد والشكر وأن الشكر يكون بالقلب واللسان والجوارح والحمد لا يكون إلا باللسان.. " العقود الدرية " (١١١/١).
مناظرة في " الحمد والشكر " جرت بين شيخ الإسلام ابن تيمية، وصدر الدين ابن المرحل، وكان الكلام في الحمد والشكر، وأن الشكر يكون بالقلب، واللسان، والجوارح، والحمد لا يكون إلا باللسان.

قال ابن المرحل: قد نقل بعض المصنفين ـ وسماه ـ : أن مذهب أهل السنة والجماعة: أن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد، ومذهب الخوارج: أنه يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وبنوا على هذا أن من ترك الأعمال يكون كافرا؛ لأن الكفر نقيض الشكر، فإذا لم يكن شاكراً كان كافرا.
قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: هذا المذهب المحكي عن أهل السنة خطأ، والنقل عن أهل السنة خطأ؛ فإن مذهب أهل السنة أن الشكر يكون بالاعتقاد، والقول والعمل، قال الله تعالى: {اعملوا آل داود شكرا}[سبأ: ١٣]

وقام النبي صلى الله عليه وسلم حتى تورمت قدماه فقيل له: أتفعل هذا، وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ قال: «أفلا أكون عبدا شكورا» [[59]].

قال ابن المرحل: أنا لا أتكلم في الدليل، وأسلم ضعف هذا القول، لكن أنا أنقل أنه مذهب أهل السنة.

قال الشيخ تقي الدين: نسبة هذا إلى أهل السنة خطأ؛ فإن القول إذا ثبت ضعفه كيف ينسب إلى أهل الحق؟

ثم قد صرح من شاء الله من العلماء المعروفين بالسنة أن الشكر يكون بالاعتقاد والقول والعمل، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، قلت: وباب سجود الشكر في الفقه أشهر من أن يذكر، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن سجدة سورة ص:

« سجدها داود توبة، ونحن نسجدها شكرا » [[60]] .

ثم من الذي قال من أئمة السنة: إن الشكر لا يكون إلا بالاعتقاد؟!.

قال ابن المرحل: ـ هذا قد نُقِلَ، والنقل لا يمنع، لكن يُستَشكل، ويقال: هذا مذهب مشكل.

قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: النقل نوعان:ـ أحدهما: أن يَنقل ما سمع أو رأى.

والثاني: ما يَنقل باجتهاد واستنباط.

وقول القائل: مذهب فلان كذا، أو مذهب أهل السنة كذا قد يكون نسبه إليه؛ لاعتقاده أن هذا مقتضى أصوله، وإن لم يكن فلان قال ذلك.

ومثل هذا يدخله الخطأ كثيراً، ألا ترى أن كثيراً من المصنفين يقولون: مذهب الشافعي أو غيره كذا ويكون منصوصه بخلافه؟!

وعذرهم في ذلك أنهم رأوا أن أصوله تقتضي ذلك القول فنسبوه إلى مذهبه من جهة الاستنباط، لا من جهة النص، وكذلك هذا لما كان أهل السنة لا يُكَفِّرون بالمعاصي، والخوارج يكفرون بالمعاصي، ثم رأى المصنف الكفر ضد الشكر أعتقد أنا إذا جعلنا الأعمال شُكراً لزم انتفاء الشكر بانتفائها، ومتى انتفى الشكر خلفه الكفر؛ ولهذا قال: إنهم بنوا على ذلك التكفير بالذنوب؛ فلهذا عزي إلى أهل السنة إخراج الأعمال عن الشكر.

قلت: كما أن كثيراً من المتكلمين أخرج الأعمال عن الإيمان؛ لهذه العلة، قال: وهذا خطأ؛ لأن التكفير نوعان:ـ أحدهما: كفر النعمة، والثاني: الكفر بالله.

والكفر الذي هو ضد الشكر إنما هو كفر النعمة، لا الكفر بالله، فإذا زال الشكر خَلَفَهُ كفر النعمة، لا الكفر بالله.

---

[59] أخرجه البخاري برقم (١١٣٠)، ومسلم برقم (٢٨١٩) عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه.

[60] أخرجه الدارقطني عن عُمَر بن ذر، والطبراني عن ابن عباس. انظر " صحيح الجامع " (٦٨٦/١).

قلت: على أنه لو كان ضد الكفر بالله فمن ترك الأعمال شاكراً بقلبه ولسانه فقد أتى ببعض الشكر وأصله، والكفر إنما يثبت إذا عدم الشكر بالكلية، كما قال أهل السنة: إن من ترك فروع الإيمان لا يكون كافراً حتى يترك أصل الإيمان، وهو الاعتقاد ، ولا يلزم من زوال فروع الحقيقة ـ التي هي ذات شعب وأجزاء ـ زوال اسمها كالإنسان إذا قُطِعَت يده أو الشجرة إذا قُطِعَ بعض فروعها.

قال الصدر ابن المرحل: فإن أصحابك قد خالفوا الحسن البصري في تسمية الفاسق كافر النعمة كما خالفوا الخوارج في جعله كافراً بالله.
قال الشيخ تقي الدين: أصحابي لم يخالفوا الحسن في هذا، فعمن تنقل من أصحابي هذا ؟!
بل يجوز عندهم أن يُسمى الفاسق كافر النعمة حيث أطلقته الشريعة.

قال ابن المرحل: إني أنا ظننتُ أن أصحابك قد قالوا هذا، لكن أصحابي قد خالفوا الحسن في هذا.
قال الشيخ تقي الدين: ولا أصحابك خالفوه؛ فإن أصحابك قد تأولوا أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم التي أطلق فيها الكفر على بعض الفسوق ـ مثل ترك الصلاة، وقتال المسلمين ـ على أن المراد به كفر النعمة، فعُلِمَ أنهم يُطلقون على المعاصي في الجُملة أنها كفر النعمة، فعُلِمَ أنهم موافقو الحسن، لا مخالفوه.

ثم عاد ابن المرحل فقال: أنا أنقل هذا عن المصنف، والنقل ما يمنع لكن يستشكل.
قال الشيخ تقي الدين: إذا دار الأمر بين أن يُنسَب إلى أهل السنة مذهب باطل أو ينسب الناقل عنهم إلى تصرفه في النقل كان نسبة الناقل إلى التصرف أولى من نسبة الباطل إلى طائفة أهل الحق مع أنهم صرحوا في غير موضع أن الشكر يكون بالقول والعمل والاعتقاد.
وهذا أظهر من أن ينقل عن واحد بعينه، ثم إنا نعلم بالاضطرار أنه ليس من أصول أهل الحق إخراج الأعمال أن تكون شكراً لله، بل قد نص الفقهاء على أن الزكاة شكر نعمة المال، وشواهد هذا أكثر من أن تحتاج إلى نقل.

وتفسير الشكر بأنه يكون بالقول والعمل في الكتب التي يُتَكَلم فيها على لفظ الحمد والشكر مثل كتب التفسير، واللغة، وشروح الحديث يعرفه آحاد الناس، والكتاب والسنة قد دلا على ذلك.

فخرج ابن المرحل إلى شيء غير هذا فقال: ـ الحسن البصري يُسَمِّى الفاسقَ مُنافقاً، وأصحابك لا يسمونه منافقا.

قال الشيخ تقي الدين له: بل يُسَمَّى مُنافقاً النفاق الأصغر، لا النفاق الأكبر، والنفاق يطلق على النفاق الأكبر الذي هو: إضمار الكفر. وعلى النفاق الأصغر الذي هو: اختلاف السر والعلانية في الواجبات.

قال له ابن المرحل: ـ ومن أين قلت: إن الاسم يطلق على هذا وعلى هذا ؟ .

قال الشيخ تقي الدين: ـ هذا مشهور عند العلماء، وبذلك فسروا قول النبي ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف وإذا اؤتمن خان» [61]

وقد ذكر ذلك الترمذي وغيره، وحكوه عن العلماء، وقال غير واحد من السلف: كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك [62].

وإذا كان النفاق جِنساً تحته نوعان، فالفاسق داخل في أحد نوعيه.

قال ابن المرحل: كيف تجعل النفاق اسم جنس، وقد جعلته لفظاً مُشتركاً، وإذا كان اسم جنس كان متواطئاً، والأسماء المتواطئة غير المشتركة، فكيف تجعله مُشتركاً متواطئا ؟!.

قال الشيخ تقي الدين: أنا لم أذكر أنه مشترك، وإنما قلت: يطلق على هذا، وعلى هذا والإطلاق أعم. ثم لو قلت: إنه مشترك لكان الكلام صحيحاً؛ فإن اللفظ الواحد قد يُطلق على شيئين بطريق التواطؤ، وبطريق الاشتراك، فأطلقت لفظ النفاق على إبطان الكفر وإبطان المعصية تارة بطريق الاشتراك، وتارة بطريق التواطؤ كما أن لفظ الوجود يطلق على الواجب والممكن عند قوم باعتبار الاشتراك، وعند قوم باعتبار التواطؤ؛ ولهذا سُمي مُشككاً [63].

قال ابن المرحل: ـ كيف يكون هذا ؟ وأخذ في كلام لا يَحسُنُ ذكره.

قال له الشيخ تقي الدين: ـ المعاني الدقيقة تحتاج إلى إصغاء، واستماع وتدبر؛ وذلك أن الماهيتين إذا كان بينهما قدر مشترك وقدر مميز، واللفظ يطلق على كل منهما فقد يطلق عليهما باعتبار ما به تمتاز كل ماهية عن الأخرى، فيكون مُشتركاً كالاشتراك اللفظي، وقد يكون مُطلقاً باعتبار القدر المشترك بين الماهيتين، فيكون لفظاً مُتواطئاً.

---

[61] أخرجه البخاري برقم [٣٣]، ومسلم برقم [٥٩] عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[62] كابن عباس وطاووس وعطاء وغيرهم. " صحيح وضعيف الترمذي " (١٦٥/٦) ، " الصحيحة " (١١٣/٦) .

[63] يعني المتواطئ يسميه المناطقة مُشَكِّك.

قلت: ثم إنه في اللغة يكون مَوضوعاً للقدر المشترك ثم يغلب عُرفُ الاستعمال على استعماله في هذا تارة، وفي هذا تارة، فيبقى دالًا بعُرْف الاستعمال على ما به الاشتراك والامتياز، وقد يكون قرينة مثل لام التعريف أو الإضافة تكون هي الدالة على ما به الامتياز

مثال ذلك: " اسم الجنس " إذا غلب في العُرْف على بعض أنواعه كلفظ الدابة إذا غلب على الفرس قد نُطلِقه على الفرس باعتبار القدر المشترك بينها وبين سائر الدواب، فيكون مُتواطئاً، وقد نطلقه باعتبار خصوصية الفرس فيكون مُشتركاً بين خصوص الفرس وعموم سائر الدواب، ويصير استعماله في الفرس تارة بطريق التواطؤ، وتارة بطريق الاشتراك.

وهكذا اسم الجنس إذا غلب على بعض الأشخاص وصار علما بالغلبة مثل ابن عمرو والنجم فقد نطلقه عليه باعتبار القدر المشترك بينه وبين سائر النجوم وسائر بني عمرو، فيكون إطلاقه عليه بطريق التواطؤ، وقد نطلقه عليه باعتبار ما به يمتاز عن غيره من النجوم ومن بني عمرو، فيكون بطريق الاشتراك بين هذا المعنى الشخصي وبين المعنى النوعي، وهكذا كل اسم عام غلب على بعض أفراده يصح استعماله في ذلك الفرد بالوضع الأول العام فيكون بطريق التواطؤ، وبالوضع الثاني فيصير بطريق الاشتراك.

ولفظ " النفاق " من هذا الباب، فإنه في الشرع إظهار الدين وإبطان خلافه.

وهذا المعنى الشرعي أخص من مُسَمى النفاق في اللغة، فإنه في اللغة أعم من إظهار الدين، ثم إبطان ما يخالف الدين إما أن يكون كفراً أو فسقاً، فإذا أظهر أنه مؤمن وأبطن التكذيب فهذا هو النفاق الأكبر، الذي أوعد صاحبه بأنه في الدرك الأسفل من النار، وإن أظهر أنه صادق أو موف أو أمين، وأبطن الكذب والغدر والخيانة ونحو ذلك فهذا هو النفاق الأصغر، الذي يكون صاحبه فاسقا، فإطلاق النفاق عليهما في الأصل بطريق التواطؤ

وعلى هذا فالنفاق اسم جنس تحته نوعان، ثم إنه قد يراد به النفاق في أصل الدين مثل قوله:{إن المنافقين في الدرك الأسفل}[النساء: ١٤٥]

و{إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون}[المنافقون: ١]، والمنافق هنا: الكافر.

وقد يراد به النفاق في فروعه، مثل قوله ﷺ : «آية المنافق ثلاث» [[64]]، وقوله: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا» [[65]]، وقول ابن عمر: فيمن يتحدث عند الأمراء بحديث ثم يَخْرُجُ فيقول بخلافه: كنا نعد هذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم نفاقا [[66]].

فإذا أردت به أحد النوعين فإما أن يكون تخصيصه لقرينة لفظية، مثل لام العهد، والإضافة فهذا لا يُخرجه عن أن يكون مُتواطئاً كما إذا قال الرجل: جاء القاضي. وعَنَى به قاضي بلده لكون اللام للعهد كما قال سبحانه: {فعصى فرعون الرسول} أن اللام هي أوجبت قصر الرسول على موسى، لا نفس لفظ " رسول ".

وإما أن يكون لغلبة الاستعمال عليه فيصير مُشتركاً بين اللفظ العام والمعنى الخاص.

فكذلك قوله:{إذا جاءك المنافقون} فإن تخصيص هذا اللفظ بالكافر إما أن يكون لدخول اللام التي تفيد العهد، والمنافق المعهود هو الكافر، أو تكون لغلبة هذا الاسم في الشرع على نفاق الكفر.

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ثلاث من كن فيه كان مُنافقا» يعني به منافقا بالمعنى العام، وهو إظهاره من الدين خلاف ما يبطن.

فإطلاق لفظ " النفاق " على الكافر، وعلى الفاسق إن أطلقته باعتبار ما يمتاز به عن الفاسق كان إطلاقه عليه وعلى الفاسق باعتبار الاشتراك، وكذلك يجوز أن يراد به الكافر خاصة، ويكون متواطئاً إذا كان الدال على الخصوصية غير لفظ منافق، بل لام التعريف.

وهذا البحث الشريف جارٍ في كل لفظ عام استعمل في بعض أنواعه إما لغلبة الاستعمال أو لدلالة لفظية خصته بذلك النوع، مثل تعريف الإضافة أو تعريف اللام.

فإن كان لغلبة الاستعمال صح أن يقال: إن اللفظ مشترك.

وإن كان لدلالة لفظية كان اللفظ باقياً على مواطأته؛ فلهذا صح أن يقال " النفاق " اسم جنس تحته نوعان؛ لكون اللفظ في الأصل عاماً متواطئاً، وصح أن يقال: هو مشترك بين النفاق في أصل الدين وبين مطلق النفاق في الدين؛ لكونه في عرف الاستعمال الشرعي غلب على نفاق الكفر.

---

[64] أخرجه البخاري برقم (٣٣)، ومسلم برقم (٥٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

[65] أخرجه البخاري برقم (٣٤)، ومسلم برقم (٥٨) عن عبد الله بن عمرو .

[66] أخرجه البخاري برقم (٧١٧٨).

[الحمد والشكر بينهما عموم وخصوص مطلق] ([67])

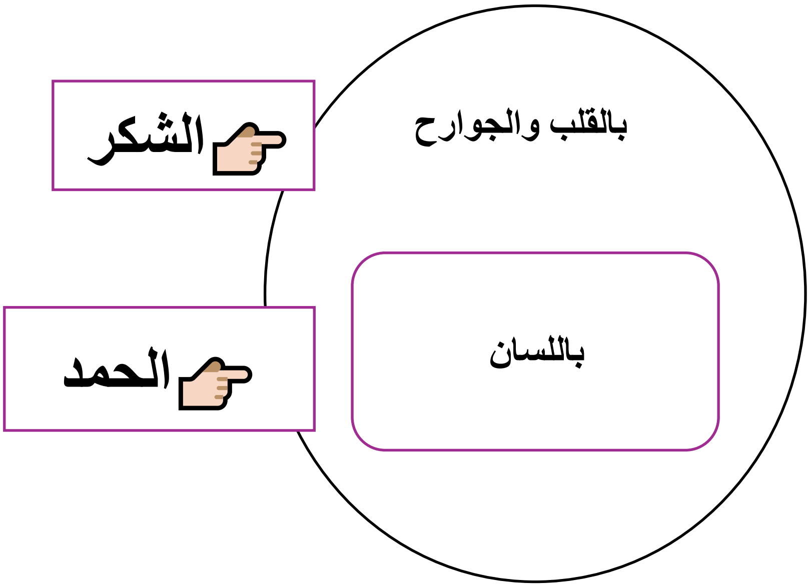
الشكر
بالقلب والجوارح
الحمد
باللسان

فالشكر يشمل اللسان مع زيادة القلب والجوارح.

هذا باعتبار الآلة، وباعتبار المتعلق يكون الحمد هو الأعم؛ لتفرده بالحمد على الكمال.

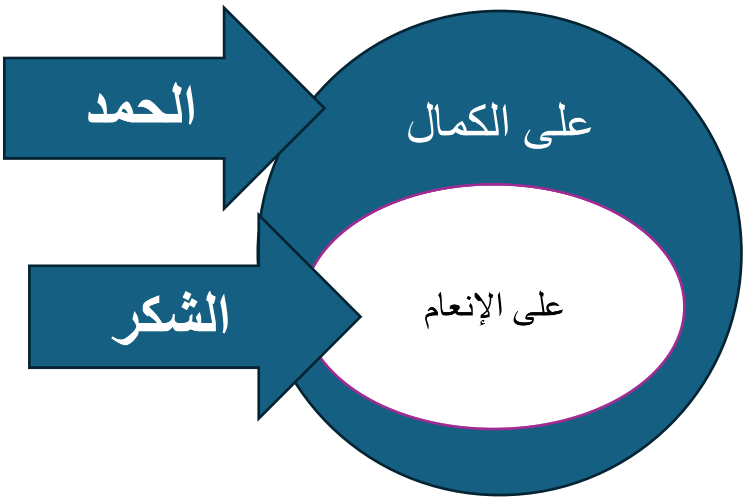
الحمد
على الكمال
الشكر
على الإنعام

---

[67] الحمد أعم متعلقاً وأخص آلة، والشكر أخص متعلقاً وأعم آلة؛ فالحمد يكون لكماله، ولإنعامه وإحسانه، وآلته واحدة، وهي اللسان فقط، فلا يكون إلا بالثناء عليه سبحانه، بينما الشكر يكون لإنعامه فقط أي: مقابل النعم، وآلاته كثيرة، اللسان، والقلب، والجوارح، والله أعلم.

قال: فالحمد أعم من جهة أسبابه التي يقع عليها؛ فإنه يكون على جميع الصفات، والشكر لا يكون إلا على الإحسان.

والشكر أعم من جهة ما به يقع؛ فإنه يكون بالاعتقاد والقول والفعل.

والحمد يكون بالفعل أو بالقول أو بالاعتقاد.

أورد الشيخ زين الدين ابن المنجَّى الحنبلي [68] : أن هذا الفرق إنما هو من جهة متعلق الحمد والشكر؛ لأن كونه يقع على كذا، ويقع بكذا خارج عن ذاته فلا يكون فرقاً في الحقيقة، والحدود إنما يتعرض فيها لصفات الذات، لا لما خرج عنها.

فقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ـ المعاني على قسمين: مفردة ومضافة، فالمعاني المفردة: حدودها لا توجد فيها بتعلقاتها، وأما المعاني الإضافية فلا بد أن يوجد في حدودها تلك الإضافات؛ فإنها داخلة في حقيقتها، ولا يمكن تصورها إلا بتصور تلك المتعلقات، فتكون المتعلقات جُزءاً من حقيقتها؛ فتعين ذكرها في الحدود،

---

[68] هو الشيخ **أبو المعالي وجيه الدين أسعد بن المنجَّى بن بركات التنوخي**، المعري، الدمشقي، وُلِدَ سنة (٥١٩ ﻫ)، له كتاب " النهاية في شرح الهداية " في عدة مجلدات، توفي في جمادى الآخرة، سنة (٦٠٦ ﻫ) ، وله من العمر سبعة، وثمانون. " النبلاء " (٤٣٦/٢١_٤٣٧)، " شذرات الذهب " (١٨/٥_١٩). وشيخ الإسلام كان مولده سنة (٦٦١ﻫ)، فإذن لم يدركه، وعليه فإنما أورد بعضهم كلامه من بعض كتبه، لا أنه كان حاضراً في المناظرة، وهذا يظهر من خلال قراءة النقاش كاملاً، فليس له مشاركة في غير هذا الموضع، والله تعالى أعلم.

كذا قلتُ أولاً ثم وجدت أن له حفيداً هذا هو **أبو البركات زين الدين المنجَّى بن عثمان بن أسعد بن المنجَّى** الدمشقي، الحنبلي، عالم، مشارك في عدة فنون، تلقى عن السخاوي والقرطبي وابن مالك وغيرهم، له شرح على المقنع وغيره من الكتب، **وهو ممن أخذ عنهم ابن تيمية الفقه**، انتهت إليه رئاسة المذهب بالشام، وُلِدَ في ذي القعدة (٦٣١ﻫ) ، وتوفي (٦٩٥ ﻫ). انظر " ذيل طبقات الحنابلة " (٢٧١/٤) ، " المقصود الأرشد " (٤١٤٢/٣).

وهذا هو الذي جزم به محقق " العقود الدرية " صـ ١٥٧ علي العمران.

ولهذا الحفيد أخ اسمه **محمد بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي**، وُلِدَ سنة (٦٣٠ﻫ)، وهو ممن تلقى أيضاً على السخاوي وغيره، وتوفي في نابلس سنة (٧٠٢ ﻫ). " ذيل الطبقات " (٣٣٣/٤)

وثمة آخر قبل هؤلاء كلهم وهو **أبو الفتح أسعد بن عثمان بن أسعد بن المنجا التنوخي**، واقف المدرسة الصدرية بـ دمشق، لكنه وُلِدَ سنة (٥٩٨ﻫ) وتوفي سنة (٦٥٨ﻫ)، وعمره ٤٠ سنة. انظر " ذيل طبقات الحنابلة " (٥٩/٤)

وثمة آخر يقال له: **أبو عبد الله محمد ابن وجيه الدين أحمد بن محمد بن عثمان بن أسعد بن المنجا**، وُلِدَ سنة (٦٨٨ﻫ)، وتوفي سنة (٧٤٦ﻫ). انظر " ذيل الطبقات " (١٣١/٥).

ولعل هذا الأخير هو المقصود ـ والعلم عند الله تعالى ـ ؛ لأنه قيل في ترجمته: كان مخالطاً للشافعية. ومعلوم أن الشافعية كانوا خصوماً للإمام ابن تيمية؛ لأن أغلبهم أشاعرة.

والقول بأن أبا البركات هو المقصود محتمل؛ لأنه هو الملقب بـ زين الدين، لكن فيه نظر؛ لأنه شيخ الإمام ابن تيمية، فيبعد، والله أعلم، وثمة **كمال الدين ابن المنجا** ذكره البزار في الأعلام، فيمن حضر بعض مناظرات الشيخ، فالله أعلم.

والحمد والشكر معينان بالمحمود عليه، والمشكور عليه، فلا يتم حقيقتهما ذكر إلا بذكر متعلقهما، فيكون متعلقهما داخلًا في حقيقتهما.

فاعترض الصدر ابن المرحل بأنه ليس للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية، فلا يكون للحمد والشكر من متعلقهما صفة ثبوتية؛ فإن المتعلق صفة نسبية، والنسب أمور عدمية، وإذا لم تكن صفة ثبوتية لم تكن داخلة في الحقيقة؛ لأن العدم لا يكون جُزءاً من الوجود.

فقال الشيخ تقي الدين: قولك ليس للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية ليس على العموم، بل قد يكون للمتعلق من المتعلق صفة ثبوتية، وقد لا يكون، وإنما الذي يقوله أكثر المتكلمين: ليس لمتعلق القول من القول صفة ثبوتية.

ثم الصفات المتعلقة نوعان: أحدهما: إضافة محضة، مثل الأبوة، والبنوة، والفوقية، والتحتية، ونحوها، فهذه الصفة هي التي يقال فيها هي مجرد نسبة، وإضافة، والنسب أمور عدمية.

والثاني: صفة ثبوتية مضافة إلى غيرها كالحب، والبغض، والإرادة، والكراهة، والقدرة، وغير ذلك من الصفات.

فإن الحب صفة ثبوتية متعلقة بالمحبوب، فالحب معروض للإضافة، بمعنى أن الإضافة صفة عرضت له، لا أن نفس الحب هو الإضافة، ففرق بين ما هو إضافة، وبين ما هو صفة مضافة، فالإضافة يقال فيها إنها عدمية.

قال: وأما الصفة المضافة فقد تكون ثبوتية كالحب.

قال ابن المرحل: الحب أمر عدمي؛ لأن الحب نسبة، والنسب عدمية.

قال الشيخ تقي الدين: كون الحب والبغض والإرادة والكراهة أمراً عدمياً باطلًا بالضرورة، وهو خلاف إجماع العقلاء، ثم هو مذهب بعض المعتزلة في أرادة الله، فإنه زعم أنها صفة سلبية، بمعنى أنه غير مغلوب، ولا مستكره، وأطبق الناس على بُطلان هذا القول، وأما إرادة المخلوق، وحُبه وبُغضه، فلم نعلم أحداً من العقلاء قال إنه عدمي.

فأصر ابن المرحل على أن الحب الذي هو ميل القلب إلى المحبوب أمر عدمي، وقال: المحبة أمر وجودي.

قال الشيخ تقي الدين: المحبة هي الحب؛ فإنه يقال أحبه، وحَبَّه حباً، ومَحَبَّةً ، ولا فرق، وكلاهما مصدر.

قال ابن المرحل: وأنا أقول إنهما إذا كانا مصدرين فهما أمر عدمي.

قال له الشيخ تقي الدين: الكلام إذا انتهى إلى المقدمات الضرورية فقد انتهى وتم، وكون الحُب والبُغض أمراً وجودياً معلومٌ بالاضطرار؛ فإن كل أحد يعلم أن الحي إن كان خالياً عن الحب كان هذا الخلو صفة عدمية، فاذا صار مُحِبّاً فقد تغير الموصوف، وصار له صفة ثبوتية، زائدة على ما كان قبل أن يقوم به الحب، ومن يحس ذلك من نفسه يجده كما يجد شهوته، ونفرته، ورضاه، وغضبه، ولذته، وألمه ودليل ذلك أنك تقول: أَحَبَّ يُحِبُّ مَحَبَّةً، ونقيض أحب لم يُحِب، ولم يحب صفة عدمية، ونقيض العدم الاثبات.

قال ابن المرحل: هذا ينتقض بقولهم امتنع يمتنع؛ فان نقيض الامتناع لا امتناع، وامتناع صفة عدمية؟

قال الشيخ تقي الدين: الامتناع أمر اعتباري عقلي؛ فان المتنع ليس له وجود خارجي حتى تقوم به صفة، وإنما هو معلوم بالعقل.
وباعتبار كونه معلوما له ثبوت علمي، وسلب هذا الثبوت العلمي عدم هذا الثبوت فلم ينقض هذا قولنا نقيض العدم ثبوت، وأما الحب فأنه صفة قائمة بالمحب؛ فأنك تشير إلى عين خارجية وتقول هذا الحي صار مُحِبّاً بعد أن لم يكن مُحِبّاً، فتخبر عن الوجود الخارجي، فإذا كان نقيضها عدماً خارجياً كانت وجوداً خارجيا
وفي الجملة فكون الحب والبغض صفة ثبوتية وجودية معلوم بالضرورة، فلا يُقبَل فيه نزاع، ولا يُناظَر صاحبه إلا مناظرة السوفسطائية! [69]
قلت: وإذا كان الحب والبغض، ونحوهما من الصفات المضافة، المتعلقة بالغير صفات وجودية، وظهر الفرق بين الصفات التي هي إضافة ونسبة، وبين الصفات التي هي مضافة منسوبة، فالحمد والشكر من القسم الثاني؛ فإن الحمد أمر وجودي، متعلق بالمحمود عليه، وكذلك الشكر أمر وجودي متعلق بالمشكور عليه، فلا يتم فهم حقيقتهما إلا بفهم الصفة الثبوتية لهما، التي هي متعلقة بالغير، وتلك الصفة داخلة في حقيقتهما، فإذا كان متعلق أحدهما أكبر من متعلق الآخر، وذلك التعلق إنما هو عارض لصفة ثبوتية لهما وجب ذكر تلك الصفة الثبوتية في ذكر حقيقتهما.

---

[69] الذين يُجادلون في المُسَلمات البديهية لدى جميع العقلاء مكابرةً للمعارف الفطرية الضرورية .
وهنا نكتة وهي: أن بعضهم استغرب حينما نظر في المنطق كيف أن أصحابه يقررون أشياء لا يختلف فيها عاقلان؟! والسبب في ذلك ليس لجهل المناطقة بها، وإنما لأن مؤسس المنطق اليونان أرسطوطاليس أراد أن ينقض مذهب هؤلاء السوفسطائية، الذي يتنكرون للأمور البديهية بتأسيس المعارف البديهية، فشرع في تقعيد اكتساب المعارف، ومدارك العلوم من الأساس بتلك الطريقة، ومن عرف هذا زال عنه الإشكال، والله أعلم.

والدليل على هذا أنّ من لم يفهم الإحسان امتنع أن يفهم الشكر، فعُلم أن تصور متعلق الشكر داخل في تصور الشكر؟

قلت: ولو قيل: إنه ليس هذا إلا أمراً عدمياً. فالحقيقة إن كانت مركبة من وجود وعدم وجب ذكرهما في تعريف الحقيقة، كما أن من عرف الأب من حيث هو أب فان تصوره موقوف على تصور الأبوة التي هي نسبة وإضافة، وإن كان الأب أمراً وجودياً

فالحمد والشكر متعلقان بالمحمود عليه، والمشكور عليه، وإن لم يكن هذا المتعلق عارضاً لصفةٍ ثبوتية، فلا يُفهم الحمد والشكر إلا بفهم هذا المتعلق كما لا يُفهم معنى الأب إلا بفهم معنى الأبوة الذي هو التعلق، وكذلك الحمد والشكر أمران متعلقان بالمحمود عليه، والمشكور عليه.

وهذا التعلق جزء من هذا المسمى بدليل أن من لم يفهم الصفات الجميلة لم يفهم الحمد، ومن لم يفهم الإحسان لم يفهم الشكر.

فإذا كان فهمهما موقوفاً على فهم متعلقهما فوقوفه على فهم التعلق أولى؛ فإن التعلق فرع على المتعلق، وتبع له، فإذا توقف فهمهما على فهم المتعلق الذي هو أبعد عنهما من التعلق فتوقفه على فهم التعلق أولى، وإن كان التعلق أمراً عدمياً والله أعلم

قال له الشيخ تقي الدين بن تيمية: قوله: {وأحل الله البيع}[البقرة:٢٧٥] قد أتبع بقوله: {وحرم الربا} وعامة أنواع الربا يُسمى بيعاً، والربا وإن كان اسماً مجملًا فهو مجهول، واستثناء المجهول من المعلوم يوجب جهالة المستثنى، فيبقى المراد إحلال البيع الذي ليس بربا، فما لم يثبت أن الفرد المعين ليس برباً لم يصح إدخاله في البيع الحلال، وهذا يمنع دعوى العموم، وإن كان الربا اسماً عاماً فهو مستثنى من البيع أيضاً، فيبقى البيع لفظاً مخصوصاً، فلا يصح ادعاء العموم على الإطلاق.

قال ابن المرحل: هذا من باب التخصيص، وهنا عمومان تعارضا، وليس من باب الاستثناء؛ فإن صيغ الاستثناء معلومة، وإذا كان هذا تخصيصاً لم يمنع ادعاء العموم فيه.

قال الشيخ تقي الدين: هذا كلام متصل بعضه ببعض وهو من باب التخصيص المتصل، وتسميه الفقهاء استثناء كقوله: له هذه الدار، ولي منها هذا البيت .

فإن هذا بمنزلة قوله: إلا هذا البيت.

وكذلك لو قال: أكرم هؤلاء القوم، ولا تكرم فلانا.

وهو منهم كان بمنزلة قوله: إلا فلانا.

**وإذا كان كذلك صار بمنزلة قوله: أحل الله البيع إلا ما كان منه ربا.
فمن ادعى بعد هذا أنه عام في كل ما يُسمى بيعاً فهو مخطىء.
قال أبن المرحل: أنا أسلم أنه إنما هو عام في كل بيع لا يُسمى ربا.
قال له الشيخ تقي الدين: وهذا كان المقصود، ولكن بطل بهذا دعوى عمومه على الإطلاق؛ فإن دعوى العموم على الإطلاق يُنافي دعوى العموم في بعض الأنواع دون بعض وهذا كلامٌ بَــيِّنٌ.
وادعى مدع أن فيه قولين:ـ أحدهما: أنه عام مخصوص، والثاني: أنه عموم مراد
فقال الشيخ تقي الدين: فإن دعوى أنه عموم مراد باطل قطعاً؛ فإنا نعلم أن كثيراً من أفراد البيع حرام.
فاعترض ابن المرحل بأن تلك الأفراد حرمت بعد ما أحلت فيكون نسخا.
قال الشيخ تقي الدين: فيَلزم من هذا أن لا نُحَرم شيئاً من البيوع بخبر واحد، ولا بقياس؛ فإن نسخ القرآن لا يجوز بذلك، وإنما يجوز تخصيصه به، وقد اتفق الفقهاء على التحريم بهذه الطريقة.
قال ابن المرحل: رجعت عن هذا السؤال، لكن أقول هو عموم مراد في كل ما يسمى بيعا في الشرع؛ فإن البيع من الأسماء المنقولة إلى كل بيع صحيح شرعي.
قال الشيخ تقي الدين: البيع ليس من الأسماء المنقولة؛ فإن مسماه في الشرع والعُرف هو المسمى اللغوي، لكن الشارع اشترط لحله وصحته شروطاً كما قد كان أهل الجاهلية لهم شروط أيضاً بحسب اصطلاحهم، وهكذا سائر أسماء العقود، مثل الإجارة، والرهن، والهبة، والقرض، والنكاح إذا أريد به العقد، وغير ذلك هي باقية على مسمياتها،
والنقل إنما يحتاج إليه إذا أحدث الشارع معاني لم تكن العرب تعرفها مثل الصلاة، والزكاة، والتيمم، فحينئذ يحتاج إلى النقل، ومعاني هذه العقود ما زالت معروفة.
قال ابن المرحل: أصحابي قد قالوا إنها منقولة.
قال الشيخ تقي الدين: لو كان لفظ البيع في الآية المراد به البيع الصحيح الشرعي لكان التقدير أحل الله البيع الصحيح الشرعي أو أحل الله البيع الذي هو عنده حلال.
وهذا مع أنه مكرر فإنه يمنع الاستدلال بالآية؛ فإنا لا نعلم دخول بيع من البيوع في الآية حتى نعلم أنه بيع صحيح شرعي، ومتى علمنا ذلك استغنينا عن الاستدلال بالآية.
قال ابن المرحل: متى ثبت أن هذا الفرد يُسمى بيعاً في اللغة قلتُ: هو بيع في الشرع؛ لأن الأصل عدم النقل، وإذا كان بيعاً في الشرع دخل في الآية.
قال الشيخ تقي الدين: هذا إنما يصح لو لم يثبت أن الاسم منقول، أما إذا ثبت أنه منقول لم يصح إدخال فرد فيه حتى يثبت أن الاسم المنقول واقع عليه وإلا فيلزم من هذا أن كل ما سمي في اللغة صلاة وزكاة وتيمماً وصوماً وبيعاً وإجارة ورهناً أنه**

يجوز إدخاله في المسمى الشرعي بهذا الاعتبار وعلى هذا التقدير فلا يبقى فرق بين الأسماء المنقولة وغيرها، وإنما يقال: الأصل عدم النقل إذا لم يثبت، بل متى ثبت النقل فالأصل عدم دخول هذا الفرد في الاسم المنقول حتى يثبت أنه داخل فيه بعد النقل.

قال ابن عبد الهادي: فلتتأمل هذه الأبحاث الثلاثة وكل ما فيها؛ فإنه من كلام الشيخ تقي الدين قرره بعد المناظرة. " العقود الدرية " (١٣٢/١).

مناظرة

مع

الصوفية البطائحية

من مجموع الفتاوى المجلد (١١/٤٤٥) إلى صـ٤٧٥،
وفي الطبعة الجديدة (٦/٢٤٤) إلى صـ٢٥٩
وانظر " مجموع الرسائل والمسائل " (١/١٢١)

قال شيخ الإسلام - قدس الله روحه -: بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله رب السموات والأرضين، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، خاتم النبيين صلى الله تعالى عليه، وعلى آله وسلم تسليماً دائماً إلى يوم الدين، أما بعد، فقد كتبت ما حضرني ذكره في المشهد الكبير بقصر الإمارة والميدان، بحضرة الخلق من الأمراء، والكُتَّاب، والعلماء، والفقراء العامة، وغيرهم في أمر " البطائحية " يوم السبت تاسع جُمادى الأولى سنة خمس (٧٠٥ ه) [70]؛ لتشوف الهمم إلى معرفة ذلك، وحرص الناس على الاطلاع عليه؛ فإن من كان غائبا عن ذلك قد يسمع بعض أطراف الواقعة، ومن شهدها فقد رأى وسمع ما رأى وسمع ومن الحاضرين من سمع ورأى ما لم يسمع غيره ويره؛ لانتشار هذه الواقعة العظيمة، ولما حصل بها من عز الدين، وظهور كلمته العليا، وقهر الناس على متابعة الكتاب والسنة، وظهور زيف من خرج عن ذلك من أهل البدع المضلة، والأحوال الفاسدة، والتلبيس على المسلمين.

وقد كتبت في غير هذا الموضع صفة حال هؤلاء " البطائحية "، وطريقهم وطريق الشيخ أحمد بن الرفاعي [71]، وحاله، وما وافقوا فيه المسلمين، وما خالفوهم [72]؛ ليتبين ما دخلوا فيه من دين الإسلام، وما خرجوا فيه عن دين الإسلام؛ فإن ذلك يطول وصفه في هذا الموضع، وإنما كتبت هنا ما حضرني ذكره من حكاية هذه الواقعة المشهورة في مناظرتهم ومقابلتهم.

وذلك أني كنت أعلم من حالهم بما قد ذكرته في غير هذا الموضع - وهو أنهم وإن كانوا منتسبين إلى الإسلام، وطريقة الفقر، والسلوك، ويوجد في بعضهم التعبد

---

[70] وهذا يعني أن هذا المناظرة كانت في نفس السنة التي جرت فيها مناظرات الواسطية، فقد تقدم أن مناظرات الواسطية كانت في [**يوم الاثنين ٨ / رجب ٧ / ٧٠٥ ه**] أي: أنّ هذه المناظرة بعد تلك بشهر واحد! فرحم الله تعالى شيخ الإسلام كم ناظر وجادل، وتوالت عليه الخصومات في سبيل تقرير المعتقد الصحيح، ونشر الإسلام.

[71] ولد أحمد الرفاعي في قرية حسن بالقرب من أم عبيدة بالعراق سنة 512 ه، وتوفي سنة 578 ه، ودفن في قرية أم عبيدة. انظر: البداية والنهاية لابن كثير 312/12. وسير أعلام النبلاء للذهبي 76/21. وطبقات الشافعية للسبكي 19/4. وشذرات الذهب لابن العماد 259/4. والفكر الصوفي لعبد الرحمن عبد الخالق صد 366.

[72] انظر " مجموع الفتاوى "(٣٨٤/١٠)،(٤٩٤/١١)،(٧٨/١٣)،(٣٢٧/١٣)، " جامع المسائل والرسائل " (٢٢٦/٥) ، " النبوات " (١٦٢/١).

والتأله، والوجد، والمحبة، والزهد، والفقر، والتواضع، ولين الجانب، والملاطفة في المخاطبة، والمعاشرة، والكشف، والتصرف، ونحو ذلك ما يوجد - فيوجد أيضاً في بعضهم من الشرك، وغيره من أنواع الكفر، ومن الغلو، والبدع في الإسلام، والإعراض عن كثير مما جاء به الرسول، والاستخفاف بشريعة الإسلام، والكذب، والتلبيس، وإظهار المخارق الباطلة، وأكل أموال الناس بالباطل، والصد عن سبيل الله ما يوجد.

وقد تقدمت لي معهم وقائع متعددة بَيَّنْتُ فيها لمن خاطبتُه منهم، ومن غيرهم بعض ما فيهم من حق وباطل، وأحوالهم التي يُسَمونها الإشارات، وتاب منهم جماعة وأدب منهم جماعة من شيوخهم، وبينت صورة ما يظهرونه من المخاريق: مثل ملابسة النار، والحيات، وإظهار الدم، واللاذن [73] والزعفران، وماء الورد، والعسل، والسكر، وغير ذلك، وإن عامة ذلك عن حِيَلٍ معروفة، وأسباب مصنوعة.

وأراد غير مرة منهم قومٌ إظهار ذلك فلما رأوا معارضتي لهم رجعوا، ودخلوا على أن أسترهم، فأجبتهم إلى ذلك بشرط التوبة حتى قال لي شيخ منهم في مجلس عام فيه جماعة كثيرة ببعض البساتين لما عارضتهم بأني أدخل معكم النار بعد أن نغتسل بما يُذهِب الحيلة، ومن احترق كان مغلوباً فلما رأوا الصدق أمسكوا عن ذلك.

وحكى ذلك الشيخ أنه كان مرة عند بعض أمراء التتر بالمشرق، وكان له صنم يعبده قال: فقال لي: هذا الصنم يأكل من هذا الطعام كل يوم، ويَبقى أثر الأكل في الطعام بينا يُرى فيه!

فأنكرتُ ذلك، فقال لي: إن كان يأكل أنت تموت؟[74]

فقلت: نعم.

قال: فأقمت عنده إلى نصف النهار، ولم يظهر في الطعام أثر!

فاستعظم ذلك التتري وأقسم بأيمان مغلظة أنه كل يوم يرى فيه أثر الأكل، لكن اليوم بحضورك لم يظهر ذلك.

فقلت لهذا الشيخ: أنا أبين لك سبب ذلك، ذلك التتري كافر مشرك، ولصنمه شيطان يغويه بما يظهره من الأثر في الطعام، وأنت كان معك من نور الإسلام، وتأييد الله تعالى ما أوجب انصراف الشيطان عن أن يفعل ذلك بحضورك، وأنت وأمثالك

---

[73] اللاذن واللاذنة من العلوك، وقيل: هو دواء بالفارسية، وقيل: هو ندى يسقط على الغنم في بعض جزائر البحر. انظر " اللسان " مادة لذن.

[74] بمعنى أتراهن بحياتك إن ظهر فعلاً أنه يأكل فسأقتلك ؟!

بالنسبة إلى أهل الإسلام الخالص كالتتري بالنسبة إلى أمثالك؛ فالتتري وأمثاله سود وأهل الإسلام المحض بِيْضٌ؛ وأنتم بلق فيكم سواد وبياض.
فأعجب هذا المثل مَن كان حاضراً.

وقلت لهم في مجلس آخر لما قالوا: تريد أن نُظهِرَ هذه الإشارات ؟
قلت: إن عملتموها بحضور من ليس من أهل الشأن من الأعراب، والفلاحين، أو الأتراك، أو العامة، أو جمهور المتفقهة، والمتفقرة، والمتصوفة - لم يحسب لكم ذلك، فمن معه ذهب فليأت به إلى سوق الصرف إلي عند الجهابذة، الذين يعرفون الذهب الخالص من المغشوش ومن الصفر، لا يذهب إلي عند أهل الجهل بذلك.

فقالوا لي: لا نعمل هذا إلا أن تكون همتك معنا.
فقلت: همتي ليست معكم، بل أنا معارض لكم مانع لكم؛ لأنكم تقصدون بذلك إبطالَ شريعة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، فإن كان لكم قدرة على إظهار ذلك فافعلوا.
فانقلبوا صاغرين.

فلما كان قبل هذه الواقعة بمدة كان يدخل منهم جماعة مع شيخ لهم من شيوخ البر، مطوقين بأغلال الحديد في أعناقهم، وهو وأتباعه معروفون بأمور، وكان يحضر عندي مرات، فأخاطبه بالتي هي أحسن، فلما ذكر الناس ما يظهرونه من الشعار المبتدع، الذي يتميزون به عن المسلمين، ويتخذونه عبادة وديناً يوهمون به الناس أن هذا لله سر من أسرارهم، وإنه سيماء أهل الموهبة الإلهية السالكين طريقهم - أعني طريق ذلك الشيخ وأتباعه - خاطبته في ذلك بالمسجد الجامع،
وقلت: هذا بدعة، لم يشرعها الله تعالى، ولا رسوله، ولا فعل ذلك أحد من سلف هذه الأمة، ولا من المشايخ الذين يُقتدى بهم، ولا يجوز التعبد بذلك، ولا التقرب به إلى الله تعالى؛ لأن عبادة الله بما لم يشرعه ضلالة.
ولباس الحديد على غير وجه التعبد قد كرهه من كرهه من العلماء؛ للحديث المروي في ذلك، وهو أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم رأى على رجل خاتماً من حديد فقال: « ما لي أرى عليك حلية أهل النار» [[75]] .

---

[75] أخرجه أبو داود في الخاتم (٤٢٢٣)، والترمذي في اللباس (١٧٨٥)، والنسائي في الزينة (٥١٩٥)، وغيرهم، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

وقد وصف الله تعالى أهل النار بأن في أعناقهم الأغلال، فالتشبه بأهل النار من المنكرات.

وقال بعض الناس قد ثبت في الصحيح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في حديث الرؤيا قال في آخره: «أحب القيد وأكره الغل، القيد ثبات في الدين» [76] فإذا كان مكروهاً في المنام فكيف في اليقظة؟!

فقلت له في ذلك المجلس ما تقدم من الكلام أو نحواً منه مع زيادة، وخَوَّفْته من عاقبة الإصرار على البدعة، وأن ذلك يوجب عقوبة فاعله، ونحو ذلك من الكلام الذي نسيت أكثره لبعد عهدي به، وذلك أن الأمور التي ليست مستحبة في الشرع، لا يجوز التعبد بها باتفاق المسلمين، ولا التقرب بها إلى الله، ولا اتخاذها طريقاً إلى الله وسبباً لأن يكون الرجل من أولياء الله، وأحبائه، ولا اعتقاد أن الله يحبها أو يحب أصحابها كذلك، أو أن اتخاذها يزداد به الرجل خيراً عند الله، وقربة إليه، ولا أن يُجعَل شِعاراً للتائبين، المريدين وجه الله، الذين هم أفضل ممن ليس مثلهم.

فهذا أصل عظيم تجب معرفته، والاعتناء به، وهو أن المباحات إنما تكون مباحة إذا جُعِلت مباحات، فأما إذا اتخذت واجبات أو مستحبات كان ذلك ديناً لم يشرعه الله، وجَعلُ ما ليس من الواجبات والمستحبات منها بمنزلة جعل ما ليس من المحرمات منها، فلا حرام إلا ما حرمه الله، ولا دين إلا ما شرعه الله؛ ولهذا عظم ذم الله في القرآن لمن شرع ديناً لم يأذن الله به، ولمن حرم ما لم يأذن الله بتحريمه، فإذا كان هذا في المباحات فكيف بالمكروهات أو المحرمات؟!

ولهذا كانت هذه الأمور لا تلزم بالنذر، فلو نَذَرَ الرجل فعلَ مباح أو مكروه أو محرم لم يجب عليه فعله كما يجب عليه إذا نذر طاعة الله أن يطيعه، بل عليه كفارة يمين إذا لم يفعل عند أحمد وغيره، وعند آخرين لا شيء عليه، فلا يصير بالنذر ما ليس بطاعةٍ، ولا عبادةٍ طاعةً وعبادة ([77])، ونحو ذلك العهود التي تُتَّخذ على الناس؛ لالتزام طريقة شيخ معين كعهود أهل الفتوة، ورُماة البندق، ونحو ذلك ليس على الرجل أن يلتزم من ذلك على وجه الدين والطاعة لله إلا ما كان ديناً، وطاعة لله ورسوله في شرع الله، لكن قد يكون عليه كفارة عند الحنث في ذلك؛ ولهذا أَمَرْتَ غيرَ واحد أن يَعدِل عما أخذ عليه من العهد بالتزام طريقة مرجوحة أو مشتملة على أنواع من البدع إلى ما هو خير منها، من طاعة الله، ورسوله صلى الله عليه وسلم، واتباع الكتاب والسنة؛ إذ كان المسلمون متفقين على أنه لا يجوز لأحد أن يعتقد أو

---

[76] أخرجه البخاري في التعبير (٧٠١٧)، ومسلم في الرؤيا (٢٢٦٣).

[77] وهذه نكتة مليحة.

يقول عن عمل: إنه قربة وطاعة وبر وطريق إلى الله واجب أو مستحب إلا أن يكون مما أمر الله به ورسوله صلى الله عليه وسلم؛ وذلك يعلم بالأدلة المنصوبة على ذلك.

وما علم باتفاق الأمة أنه ليس بواجب، ولا مستحب، ولا قربة لم يجز أن يعتقد أو يقال: إنه قربة وطاعة.

فكذلك هم متفقون على أنه لا يجوز قصد التقرب به إلى الله، ولا التعبد به، ولا اتخاذه ديناً، ولا عمله من الحسنات، فلا يجوز جَعلُه من الدين، لا باعتقاد وقول، ولا بإرادة وعمل.

وبإهمال هذا الأصل غلط خلق كثير من العلماء والعباد يرون الشيء إذا لم يكن محرما لا ينهى عنه؛ بل يقال إنه جائز، ولا يفرقون بين اتخاذه ديناً وطاعة وبِرّاً، وبين استعماله كما تستعمل المباحات المحضة، ومعلوم أن اتخاذه ديناً بالاعتقاد أو الاقتصاد أو بهما أو بالقول أو بالعمل أو بهما من أعظم المحرمات، وأكبر السيئات، وهذا من البدع المنكرات التي هي أعظم من المعاصي التي يعلم أنها معاصي وسيئات.

فصل:-

فلما نهيتهم عن ذلك أظهروا الموافقة والطاعة، ومضت على ذلك مدة، والناس يذكرون عنهم الإصرار على الابتداع في الدين، وإظهار ما يخالف شرعة المسلمين، ويطلبون الإيقاع بهم، وأنا أسلك مسلك الرفق والأناة، وأنتظر الرجوع والفيئة، وأؤخر الخطاب إلى أن يحضر ذلك الشيخ لمسجد الجامع وكان قد كتب إلي كتاباً بعد كتاب فيه احتجاج واعتذار، وعتب وآثار، وهو كلام باطل، لا تقوم به حجة، بل إما أحاديث موضوعة، أو إسرائيليات غير مشروعة، وحقيقة الأمر الصد عن سبيل الله، وأكل أموال الناس بالباطل، فقلت لهم: الجواب يكون بالخطاب؛ فإن جواب مثل هذا الكتاب لا يتم إلا بذلك.

وحضر عندنا منهم شخص فنزعنا الغل من عنقه، وهؤلاء هم من أهل الأهواء الذين يتعبدون في كثير من الأمور بأهوائهم، لا بما أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم {ومن أضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله}[القصص: ٥٠]

ولهذا غالب وجدهم هوى مطلق ،لا يدرون من يعبدون، وفيهم شبه قوي من النصارى الذين قال الله تعالى فيهم: {يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق ولا تتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل}[المائدة: ٧٧]

ولهذا كان السلف يُسَمُّون أهل البدع أهل الأهواء.

فحملهم هواهُم على أن تجمعوا تجمع الأحزاب، ودخلوا إلى المسجد الجامع مستعدين للحراب بالأحوال التي يعدونها للغلاب، فلما قضيت صلاة الجمعة أرسلت إلى شيخهم لنخاطبه بأمر الله تعالى صلى الله عليه وسلم، ونتفق على اتباع سبيله - فخرجوا من المسجد الجامع في جموعهم إلى قصر الإمارة وكأنهم اتفقوا مع بعض الأكابر على مطلوبهم، ثم رجعوا إلى مسجد الشاغو - على ما ذُكِرَ لي - وهم من الصياح والاضطراب على أمر من أعجب العجاب. فأرسلت إليهم مرة ثانية؛ لإقامة الحجة والمعذرة وطلباً للبيان والتبصرة، ورجاء المنفعة والتذكرة،

فعمدوا إلى القصر مرة ثانية، وذُكِرَ لي أنهم قدموا من الناحية الغربية، مظهرين الضجيج والعجيج، والإزباد والإرعاد، واضطراب الرءوس والأعضاء،

والتقلب في نهر بردى، وإظهار التوله الذي يخيلوا به على الردى، وإبراز ما يدعونه من الحال والمحال الذي يسلمه إليهم من أضلوا من الجهال.

فلما رأى الأمير ذلك هاله ذلك المنظر، وسأل عنهم؟! فقيل له: هم مشتكون.

فقال: ليدخل بعضهم.

فدخل شيخهم، وأظهر من الشكوى علي، ودعوى الاعتداء مني عليهم كلاماً كثيراً، لم يبلغني جميعه؛ لكن حدثني من كان حاضراً أن الأمير قال لهم: فهذا الذي يقوله من عنده أو يقوله عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم؟

فقالوا: بل يقوله عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم قال فأي شيء يقال له؟

قالوا: نحن لنا أحوال، وطريق يسلم إلينا.

قال: فنسمع كلامه، فمن كان الحق معه نصرناه.

قالوا نريد أن تشد منا. قال: لا، ولكن أشد من الحق سواء كان معكم أو معه.

قالوا: ولا بد من حضوره؟ قال: نعم.

فكرروا ذلك فأمر بإخراجهم فأرسل إلي بعض خواصه من أهل الصدق والدين ممن يعرف ضلالهم، وعرفني بصورة الحال، وأنه يريد كشف أمر هؤلاء، فلما علمت ذلك ألقي في قلبي أن ذلك لأمر يريده الله، من إظهار الدين، وكشف حال أهل النفاق المبتدعين؛ لانتشارهم في أقطار الأرضين، وما أحببت البغي عليهم والعدوان، ولا أن أسلك معهم إلا أبلغ ما يمكن من الإحسان، فأرسلت إليهم مَن عرفهم بصورة الحال، وإني إذا حضرت كان ذلك عليكم من الوبال، وكثر فيكم القيل والقال، وإن من قعد أو قام قدام رِمَاح أهل الإيمان فهو الذي أوقع نفسه في الهوان، فجاء الرسول، وأخبر أنهم اجتمعوا بشيوخهم الكبار، الذين يعرفون حقيقة الأسرار، وأشاروا عليهم بموافقة ما أمروا به من اتباع الشريعة، والخروج عما ينكر عليهم من البدع الشنيعة.

وقال شيخهم الذي يسيح بأقطار الأرض كبلاد الترك ومصر وغيرها: أحوالنا تظهر عند التتار، لا تظهر عند شرع محمد بن عبد الله.

وأنهم نزعوا الأغلال من الأعناق، وأجابوا إلى الوفاق.
ثم ذكر لي أنه جاءهم بعض أكابر غلمان المطاع، وذكر أنه لا بد من حضورهم لموعد الاجتماع، فاستخرت الله تعالى تلك الليلة واستعنته، واستنصرته، واستهديته وسلكت سبيل عباد الله في مثل هذه المسالك حتى ألقي في قلبي أن أدخل النار عند الحاجة إلى ذلك، وأنها تكون برداً وسلاماً على من اتبع ملة الخليل، وأنها تحرق أشباه الصابئة أهل الخروج عن هذه السبيل.

وقد كان بقايا الصابئة أعداء إبراهيم إمام الحنفاء بنواحي البطائح منضمين إلى من يضاهيهم من نصارى الدهماء.
وبين الصابئة ومن ضل من العباد المنتسبين إلى هذا الدين نسب يعرفه من عرف الحق المبين، فالغالية من القرامطة والباطنية كالنصيرية والإسماعيلية يخرجون إلى مشابهة الصابئة الفلاسفة، ثم إلى الإشراك، ثم إلى جحود الحق تعالى.
ومن شركهم الغلو في البشر، والابتداع في العبادات.
والخروج عن الشريعة له نصيب من ذلك بحسب ما هو به لائق كالملحدين من أهل الاتحاد والغالية من أصناف العباد.
فلما أصبحنا ذهبت للميعاد، وما أحببتُ أن أستصحب أحدا للإسعاد، لكن ذهب أيضاً بعض مَن كان حاضراً من الأصحاب، والله هو المسبب لجميع الأسباب، وبلغني بعد ذلك أنهم طافوا على عدد من أكابر الأمراء، وقالوا أنواعاً مما جرت به عادتهم من التلبيس، والافتراء الذي استحوذوا به على أكثر أهل الأرض من الأكابر، والرؤساء مثل زعمهم أن لهم أحوالًا، لا يُقاومهم فيها أحد من الأولياء، وأن لهم طريقاً لا يعرفها أحد من العلماء، وأن شيخهم هو في المشايخ كالخليفة، وأنهم يتقدمون على الخلق بهذه الأخبار المنيفة، وأن المُنكِّر عليهم هو آخذٌ بالشرع الظاهر، غير واصل إلى الحقائق والسرائر، وأن لهم طريقاً، وله طريق، وهم الواصلون إلى كنه التحقيق، وأشباه هذه الدعاوى ذات الزخرف والتزويق.
وكانوا لفرط انتشارهم في البلاد، واستحواذهم على الملوك والأمراء والأجناد؛ لخفاء نور الإسلام، واستبدال أكثر الناس بالنور الظلام، وطموس آثار الرسول في أكثر الأمصار، ودروس حقيقة الإسلام في دولة التتار لهم في القلوب موقع هائل، ولهم فيهم من الاعتقاد ما لا يزول بقول قائل.
قال المخبر: فغدا أولئك الأمراء الأكابر، وخاطبوا فيهم نائب السلطان بتعظيم أمرهم الباهر، وذُكِرَ لي أنواعاً من الخِطَاب والله تعالى أعلم بحقيقة الصواب.

والأمير مستشعر ظهور الحق عند التحقيق، فأعاد الرسول إلي مرة ثانية فبلغه أنا في الطريق، وكان كثير من أهل البدع الأضداد كطوائف من المتفقهة، والمتفقرة وأتباع أهل الاتحاد مجدين في نصرهم بحسب مقدورهم، مجهزين لمن يعينهم في حضورهم، فلما حضرت وجدت النفوس في غاية الشوق إلى هذا الاجتماع، متطلعين إلى ما سيكون طالبين للاطلاع، فذَكَرَ لي نائب السلطان، وغيره من الأمراء بعض ما ذكروه من الأقوال المشتملة على الافتراء، وقال إنهم قالوا: إنك طلبتَ منهم الامتحان، وأن يحموا الأطواق ناراً ويلبسوها؟

فقلت: هذا من البهتان، وها أنا ذا أصف ما كان.

قلت للأمير: نحن لا نستحل أن نأمر أحداً بأن يدخل ناراً، ولا تجوز طاعة من يأمر بدخول النار، وفي ذلك الحديث الصحيح [78]، وهؤلاء يكذبون في ذلك، وهم كذابون مبتدعون قد أفسدوا من أمر دين المسلمين، ودنياهم ما الله به عليم.

وذكرتَ تلبيسهم على طوائف من الأمراء، وأنهم لبسوا على الأمير المعروف بالأيدمري [79].

وعلى قفجق نائب السلطنة، وعلى غيرهما، وقد لبسوا أيضاً على الملك العادل كتغا في ملكه، وفي حالة ولاية حماه، وعلى أمير السلاح أجل أمير بديار مصر وضاق المجلس عن حكاية جميع تلبيسهم، فذكرت تلبيسهم على الأيدمري، وأنهم كانوا يرسلون من النساء مَن يستخبر عن أحوال بيته الباطنة ثم يخبرونه بها على طريق المكاشفة، ووعدوه بالملك، وأنهم وعدوه أن يروه رجال الغيب فصنعوا خشباً طِوالًا وجعلوا عليها من يمشي كهيئة الذي يلعب بأكر الزجاج، فجعلوا يمشون على جبل المزة، وذاك يرى من بعيد قوماً يطوفون على الجبل، وهم يرتفعون عن الأرض، وأخذوا منه مالًا كثيراً ثم انكشف له أمرهم.

قلت للأمير: وولده هو الذي في حلقة الجيش يعلم ذلك، وهو ممن حدثني بهذه القصة.

وأما قفجق فإنهم أدخلوا رجلًا في القبر يتكلم، وأوهموه أن الموتى تتكلم، وأتوا به في مقابر باب الصغير إلى رَجُلٍ زعموا أنه الرجل الشعراني الذي بجبل لبنان، ولم يقربوه منه، بل من بعيد؛ لتعود عليه بركته!

وقالوا: إنه طلب منه جُملة من المال!

---

[78] أخرجه مسلم في الإمارة (١٨٤٠) عن علي رضي الله تعالى عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشاً، وأمر عليهم رَجُلًا، فأوقد ناراً، وقال: ادخلوها، فأراد ناس أن يدخلوها، وقال الآخرون: إنا قد فررنا منها، فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال للذين أرادوا أن يدخلوها: «لو دخلتموها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة»، وقال للآخرين قولًا حسناً، وقال: «لا طاعة في معصية الله، إنما الطاعة في المعروف»

[79] هو أيدمر بن عبد الله التركي، المُكَنى بـ علم الدين المحيوي، شاعر، وله اشتغال بالحديث، توفي سنة (٦٧٤ هـ). " الأعلام " (٣٤/٢).

فقال قفجق: الشيخ يكاشف وهو يعلم أن خزائني ليس فيها هذا كله؟!
وتقرب قفجق منه، وجذب الشعر فانقلع الجلد الذي ألصقوه على جلده من جلد الماعز.
فذكرت للأمير هذا؛ ولهذا قيل لي إنه لما انقضى المجلس، وانكشف حالهم للناس كتب أصحاب قفجق إليه كتاباً، وهو نائب السلطنة بحماه يخبره بصورة ما جرى.

وذكرتُ للأمير أنهم مبتدعون بأنواع من البدع مثل الأغلال ونحوها، وأنا نهيناهم عن البدع الخارجة عن الشريعة، فذكر الأمير حديث البدعة، وسألني عنه فذكرت حديث العرباض بن سارية ([80])، وحديث جابر بن عبد الله ([81]) ، وقد ذكرتهما بعد ذلك بالمجلس العام كما سأذكره.
قلتُ للأمير: أنا ما امتحنتُ هؤلاء، لكن هم يزعمون أن لهم أحوالًا يدخلون بها النار، وأن أهل الشريعة لا يقدرون على ذلك، ويقولون لنا: هذه الأحوال التي يعجز عنها أهل الشرع ليس لهم أن يعترضوا علينا، بل يُسَلَّمُ إلينا ما نحن عليه ـ سواء وافق الشرع أو خالفه ـ وأنا قد استخرت الله سبحانه أنهم إن دخلوا النار أدخل أنا وهم، ومن احترق منا ومنهم فعليه لعنة الله وكان مغلوباً، وذلك بعد أن نغسل جسومَنا بالخل والماء الحار.
فقال الأمير: ولم ذاك؟
قلت: لأنهم يطلون جسومهم بأدوية يصنعونها من دهن الضفادع، وباطن قشر النارنج، وحجر الطلق، وغير ذلك من الحِيَل المعروفة لهم، وأنا لا أطلي جلدي بشيء، فإذا اغتسلت أنا وهم بالخل والماء الحار بطلت الحيلة وظهر الحق فاستعظم الأمير هجومي على النار.
وقال: أتفعل ذلك؟!
فقلت له: نعم، قد استخرت الله في ذلك، وألقى في قلبي أن أفعله، ونحن لا نرى هذا وأمثاله ابتداءً؛ فإن خوارق العادات إنما تكون لأمة محمد صلى الله عليه وسلم المتبعين له، باطناً وظاهراً؛ لحجة أو حاجة فالحجة؛ لإقامة دين الله، والحاجة لما

---

[80] أخرجه أبو داود برقم [٤٦٠٧]، والنسائي برقم [١٥٧٨]، وغيرهما، وفيه " وإياكم ومحدثات الأمور ؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة ".

[81] أخرجه مسلم برقم [٨٦٧]، وفيه " وكل بدعة ضلالة ".

لا بد منه من النصر، والرزق الذي به يقوم دين الله، وهؤلاء إذا أظهروا ما يسمونه إشاراتهم، وبراهينهم التي يزعمون أنها تُبطِل دينَ الله، وشرعه وجب علينا أن ننصر الله ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، ونقوم في نصر دين الله، وشريعته بما نقدر عليه من أرواحنا، وجسومنا، وأموالنا، فلنا حينئذ أن نعارض ما يظهرونه من هذه المخاريق بما يؤيدنا الله به من الآيات.

وليُعلم أن هذا مثل معارضة موسى للسحرة لما أظهروا سحرهم أيد الله موسى بالعصا التي ابتلعت سحرهم.

فجعل الأمير يخاطب من حضره من الأمراء على السماط بذلك، وفرح بذلك وكأنهم كانوا قد أوهموه أن هؤلاء لهم حال لا يَقدِر أحدٌ على رده،

وسمعته يُخاطِب الأمير الكبير الذي قدم من مصر الحاج بهادر، وأنا جالس بينها على رأس السماط بالتركي ما فهمته منه إلا أنه قال: اليوم ترى حرباً عظيماً، ولعل ذاك كان جواباً لمن كان خاطبه فيهم على ما قيل.

وحضر شيوخهم الأكابر فجعلوا يطلبون من الأمير الإصلاح، وإطفاء هذه القضية ويترفقون، فقال الأمير: إنما يكون الصلح بعد ظهور الحق.

وقمنا إلى مقعد الأمير بزاوية القصر أنا، وهو وبها در، فسمعته يذكر له أيوب الحمال بمصر، والمولهين، ونحو ذلك، فدل ذلك على أنه كان عند هذا الأمير لهم صورة معظمة، وأن لهم فيهم ظناً حسناً، والله أعلم بحقيقة الحال؛ فإنه ذُكِرَ لي ذلك.

وكان الأمير أحب أن يشهد بها در هذه الواقعة؛ ليتبين له الحق، فإنه من أكابر الأمراء، وأقدمهم، وأعظمهم حرمة عنده، وقد قدم الآن، وهو يحب تأليفه وإكرامه، فأمر ببساط يبسط في الميدان، وقد قدم البطائحية، وهم جماعة كثيرون، وقد أظهروا أحوالهم الشيطانية من الإزباد، والإرغاء، وحركة الرءوس، والأعضاء والطفر، والحبو، والتقلب، ونحو ذلك من الأصوات المنكرات، والحركات الخارجة عن العادات [[82]]، المخالفة لما أمر به لقمان لابنه في قوله {واقصد في مشيك واغضض من صوتك}[لقمان: ١٩].

فلما جلسنا، وقد حضر خلق عظيم من الأمراء والكتاب والعلماء والفقراء والعامة وغيرهم، وحضر شيخهم الأول المشتكي، وشيخ آخر يُسَمِّي نَفسَه خليفة سيده أحمد ويركب بعلمين، وهم يسمونه: عبد الله الكذاب!

ولم أكن أعرف ذلك، وكان من مدة قد قدم علي منهم شيخٌ بصورة لطيفة، وأظهر ما جرت به عادتهم من المسألة فأعطيته طِلْبَتَه، ولم أتفطن لكذبه حتى فارقني فبقي في نفسي أن هذا خفي علي تلبيسه إلى أن غاب - وما يكاد يخفى علي تلبيس أحد، بل

---

[82] هؤلاء مجانين، ولا يزال كثير منهم يعيشون على هذا الجنون إلى اليوم نسأل الله تعالى العافية.

أدركه في أول الأمر - فبقي ذلك في نفسي، ولم أره قط إلى حين ناظرته ذَكَرَ لي أنه ذاك الذي كان اجتمع بي قديماً!

فتعجبتُ من حُسن صُنع الله أنه هتكه في أعظم مشهد يكون حيث كتم تلبيسه بيني وبينه.

فلما حضروا تكلم منهم شيخ يقال له حاتم بكلام مضمونه طلب الصلح والعفو عن الماضي والتوبة، وإنا مجيبون إلى ما طلب من ترك هذه الأغلال وغيرها من البدع ومتبعون للشريعة، فقلت أما التوبة فمقبولة، قال الله تعالى: {غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب}[غافر:٣] هذه إلى جنب هذه، وقال تعالى {نبئ عبادي أني أنا الغفور الرحيم وأن عذابي هو العذاب الأليم} [الحجر:٤٩_٥٠] .

فأخذ شيخهم المشتكي ينتصر لِلَبْسِهم الأطواق، وذَكَرَ أن وهب بن منبه روى أنه كان في بني إسرائيل عابد، وأنه جعل في عنقه طوقاً في حكاية من حكايات بني إسرائيل لا تثبت.

فقلت لهم: ليس لنا أن نتعبد في ديننا بشيء من الإسرائيليات المخالفة لشرعنا قد روى الإمام أحمد في مسنده عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى بيد عمر بن الخطاب ورقة من التوراة فقال: « أمتهوكون يا ابن الخطاب؟ لقد جئتكم بها بيضاء نقية لو كان موسى حيا ثم اتبعتموه وتركتموني لضللتم » [83]

وفي مراسيل أبي داود أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى مع بعض أصحابه شيئاً من كتب أهل الكتاب فقال: « كفى بقوم ضلالة أن يتبعوا كتابا غير كتابهم أنزل إلى نبي غير نبيهم» [84]

وأنزل الله تعالى {أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم}[العنكبوت:٥١]

فنحن لا يجوز لنا اتباع موسى، ولا عيسى فيما علمنا أنه أنزل عليهما من عند الله إذا خالف شرعنا، وإنما علينا أن نتبع ما أنزل علينا من ربنا، ونتبع الشرعة والمنهاج الذي بعث الله به إلينا رسولنا كما قال تعالى: {فاحكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا}[المائدة: ٤٨].

فكيف يجوز لنا أن نتبع عباد بني إسرائيل في حكاية لا تعلم صحتها؟!

وما علينا من عباد بني إسرائيل {تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبتم ولا تسألون عما كانوا يعملون}[البقرة: ١٣٤]

هات ما في القرآن وما في الأحاديث الصحاح، كالبخاري ومسلم.

---

[83] أخرجه أحمد برقم (٣٨٧/٣) عن جابر رضي الله عنه.

[84] مراسيل أبي داود (٤٥٤) عن يحيى بن جعدة رحمه الله تعالى.

وذكرتَ هذا وشبهه بكيفية قوية.

فقال هذا الشيخ منهم يخاطب الأمير: نحن نريد أن تجمع لنا القضاة الأربعة والفقهاء، ونحن قوم شافعية.

فقلت له: هذا غير مستحب، ولا مشروع عند أحد من علماء المسلمين؛ بل كلهم ينهى عن التعبد به، ويعده بدعة، وهذا الشيخ كمال الدين بن الزملكاني، مفتي الشافعية [85] ودعوته، وقلت: يا كمال الدين ما تقول في هذا ؟ فقال: هذا بدعة، غير مستحبة بل مكروهة أو كما قال.

وكان مع بعض الجماعة فتوى فيها خطوط طائفة من العلماء بذلك.

وقلت ليس لأحد الخروج عن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم، ولا الخروج عن كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، وأشك هل تكلمت هنا في قصة موسى والخضر؛ فإني تكلمت بكلام بَعُدَ عهدي به.

فانتدب ذلك الشيخ عبد الله ورفع صوته، وقال: نحن لنا أحوال، وأمور باطنة، لا يوقف عليها وذكر كلاماً لم أضبط لفظه، مثل المجالس والمدارس والباطن والظاهر، ومضمونه أن لنا الباطن، ولغيرنا الظاهر، وأن لنا أمراً لا يقف عليه أهل الظاهر فلا ينكرونه علينا.

فقلت له - ورفعت صوتي وغضبت (86) - : الباطن، والظاهر، والمجالس، والمدارس، والشريعة، والحقائق كل هذا مردود إلى كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ليس لأحد الخروج عن كتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، لا من المشايخ والفقراء، ولا من الملوك والأمراء، ولا من العلماء والقضاة وغيرهم، بل جميع الخلق عليهم طاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

وذكرت هذا ونحوه.

فقال - ورفع صوته -: نحن لنا الأحوال وكذا وكذا.

وادعى الأحوال الخارقة كالنار وغيرها، واختصاصهم بها، وأنهم يستحقون تسليم الحال إليهم لأجلها.

فقلت - ورفعت صوتي وغضبت - : أنا أخاطب كل أحمدي من مشرق الأرض إلى مغربها: أي شيء فعلوه في النار فأنا أصنع مثل ما تصنعون، ومن احترق فهو مغلوب. وربما قلت: فعليه لعنة الله.

---

[85] هو محمد بن علي بن عبد الواحد الأنصاري، فقيه شافعي، وُلد وتعلم بدمشق، وتوفي بـ لبيس، ودُفِنَ بـ القاهرة، له رسالة في الرد على الإمام ابن تيمية في مسألة الطلاق والزيارة، " فوات الوفيات " (٧/٤)

[86] وهذا الأسلوب جيد أحياناً؛ لأنه من قبيل مقابلة الأسلوب بنظيره، فالذي يرفع صوته؛ ليستقوي به مع ضعف حجته، يغلبه مخالفه إذا رفع صوته مع قوة حُجته، وتظهر له هيبة، وقوة.

ولكن بعد أن نغسل جسومنا بالخل والماء الحار.

فسألني الأمراء والناس عن ذلك؟ فقلت: لأن لهم حِيَلًا في الاتصال بالنار يصنعونها من أشياء، من دهن الضفادع، وقشر النارنج، وحجر الطلق.

فضج الناس بذلك فأخذ يظهر القدرة على ذلك فقال: أنا وأنت نلف في بارية بعد أن تطلى جسومنا بالكبريت. فقلت: فقم.

وأخذتُ أكرر عليه في القيام إلى ذلك، فمد يده يظهر خلع القميص.

فقلت: لا حتى تغتسل في الماء الحار والخل.

فأظهر الوهم على عادتهم فقال: مَن كان يحب الأمير فليحضر خشباً. أو قال حزمة حطب. فقلت هذا تطويل، وتفريق للجمع، ولا يحصل به مقصود، بل قنديل يوقد وأدخل إصبعي وإصبعك فيه بعد الغسل، ومن احترقت إصبعه فعليه لعنة الله، أو قلت: فهو مغلوب. فلما قلت ذلك تغير وذل، وذُكِرَ لي أن وجهه اصفر.

ثم قلت لهم: ومع هذا فلو دخلتم النار، وخرجتم منها سالمين حقيقة، ولو طرتم في الهواء، ومشيتم على الماء، ولو فعلتم ما فعلتم لم يكن في ذلك ما يدل على صحة ما تدعونه من مخالفة الشرع، ولا على إبطال الشرع؛ فإن الدجال الأكبر يقول للسماء: أمطري. فتُمطر، وللأرض: أنبتي. فتُنبت، وللخربة: أخرجي كنوزك. فتُخرج كنوزها تتبعه، ويقتل رَجُلًا، ثم يمشي بين شقيه، ثم يقول له: قم. فيقوم!

ومع هذا فهو دجال كذاب ملعون، لعنه الله. ورفعت صوتي بذلك، فكان لذلك وَقْعٌ عظيم في القلوب.

وذكرتَ قول أبي يزيد البسطامي: لو رأيتم الرجل يطير في الهواء، ويمشي على الماء، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف وقوفه عند الأوامر والنواهي؟!. [87]

وذكرتَ عن يونس بن عبد الأعلى أنه قال للشافعي: أتدري ما قال صاحبنا يعني الليث بن سعد؟ قال: لو رأيتَ صاحب هوى يمشي على الماء، فلا تغتر به.

فقال الشافعي: لقد قَصَّرَ الليث لو رأيت صاحب هوى يطير في الهواء، فلا تغتر به.[88]

وتكلمتُ في هذا ونحوه بكلام بَعُدَ عهدي به.

---

[87] إذا رأيتَ المرء قد يطيرُ وفوق ماءِ البحر قد يسيرُ
ولم يقِف على نصوص الشرعِ فإنه مُستَدرجٌ، وبِدعي.
انظر " شرح الواسطية للهراس " صـ ٤٤٦ بتحقيق الشيخ جميل الصلوي حفظه الله تعالى.

[88] رواه البيهقي في " مناقب الشافعي " (٤٥٣/١)، وابن أبي حاتم في " آداب الشافعي ومناقبه " صـ١٤١. وهو صحيح، وانظر " بغية الملتمس في سباعيات حديث الإمام مالك بن أنس " صـ٧٨.

ومشايخهم الكبار يتضرعون عند الأمير في طلب الصلح، وجعلتُ ألح عليه في إظهار ما أدعوه من النار مرة بعد مرة، وهم لا يُجيبون، وقد اجتمع عامة مشايخهم الذين في البلد والفقراء المولهون منهم، وهم عدد كثير، والناس يضجون في الميدان، ويتكلمون بأشياء لا أضبطها، فذكر بعض الحاضرين أن الناس قالوا ما مضمونه: {فوقع الحق وبطل ما كانوا يعملون فغلبوا هنالك وانقلبوا صاغرين} [الأعراف: ١١٨_١١٩]

وذكروا أيضاً أن هذا الشيخ يُسَمَّى عبد الله الكذاب، وأنه الذي قصدك مرة فأعطيته ثلاثين درهماً، فقلت: ظهر لي حين أخذ الدراهم، وذهب أنه ملبس، وكان قد حكى حكاية عن نفسه مضمونها أنه أدخل النار في لحيته قدام صاحب حماة، ولما فارقني وقع في قلبي أن لحيته مدهونة، وأنه دخل إلى الروم، واستحوذ عليهم، فلما ظهر للحاضرين عجزهم، وكذبهم، وتلبيسهم، وتبين للأمراء الذين كانوا يشدون منهم أنهم مُبطلون رجعوا، وتخاطب الحاج بهادر ونائب السلطان وغيرهما بصورة الحال وعرفوا حقيقة المحال، وقمنا إلى داخل ودخلنا، وقد طلبوا التوبة عما مضى،

وسألني الأمير عما تُطلَب منهم؟

فقلت: متابعة الكتاب والسنة، مثل أن لا يعتقد أنه لا يجب عليه اتباعهما أو أنه يسوغ لأحد الخروج من حُكمهما ونحو ذلك، أو أنه يجوز اتباع طريقة تخالف بعض حُكمهما،

ونحو ذلك من وجوه الخروج عن الكتاب والسنة التي توجب الكفر، وقد توجب القتل دون الكفر، وقد توجب قتال الطائفة الممتنعة دون قتل الواحد المقدور عليه.

فقالوا: نحن ملتزمون الكتاب والسنة أتنكر علينا غير الأطواق ؟ نحن نخلعها.

فقلت: الأطواق وغير الأطواق ليس المقصود شيئاً معيناً، وإنما المقصود أن يكون جميع المسلمين تحت طاعة الله، ورسوله صلى الله تعالى عليه وسلم.

فقال الأمير: فأي شيء الذي يلزمهم من الكتاب والسنة؟

فقلت: حكم الكتاب والسنة كثير، لا يمكن ذكره في هذا المجلس، لكن المقصود أن يلتزموا هذا التزاماً عاماً، ومن خرج عنه ضربت عنقه - وكرر ذلك وأشار بيده إلى ناحية الميدان - وكان المقصود أن يكون هذا حُكماً عاماً في حق جميع الناس؛ فإن هذا مشهد عام مشهور قد توفرت الهمم عليه فيتقرر عند المقاتِلَة، وأهل الديوان والعلماء، والعباد، وهؤلاء، وولاة الأمور أنه من خرج عن الكتاب والسنة ضربت عنقه.

قلت: ومن ذلك الصلوات الخمس في مواقيتها كما أمر الله ورسوله؛ فإن من هؤلاء من لا يصلي!، ومنهم من يتكلم في صلاته !

حتى إنهم بالأمس بعد أن اشتكوا علي في عصر الجمعة جعل أحدهم يقول في صلب الصلاة: يا سيدي أحمد شيء لله!

وهذا مع أنه مبطل للصلاة، فهو شرك بالله، ودعاء لغيره في حال مناجاته التي أمرنا أن نقول فيها: {إياك نعبد وإياك نستعين}[الفاتحة: ٥]

وهذا قد فُعِلَ بالأمس بحضرة شيخهم، فأمر قائل ذلك لما أنكر عليه المسلمون بالاستغفار على عادتهم في صغير الذنوب، ولم يأمره بإعادة الصلاة.

وكذلك يصيحون في الصلاة صياحاً عظيماً، وهذا منكر يُبْطِل الصلاة.

فقال: هذا يغلب على أحدهم كما يغلب العطاس.

فقلت: العطاس من الله، والله يحب العطاس، ويكره التثاؤب [89]، ولا يملك أحدهم دفعه، وأما هذا الصياح فهو من الشيطان، وهو باختيارهم، وتكلفهم، ويقدرون على دفعه.

ولقد حدثني بعض الخبيرين بهم بعد المجلس أنهم يفعلون في الصلاة ما لا تفعله اليهود والنصارى، مثل قول أحدهم: أنا على بطن امرأة الإمام.

وقول الآخر كذا وكذا من الإمام، ونحو ذلك من الأقوال الخبيثة، وأنهم إذا أنكر عليهم المنكر ترك الصلاة يصلون بالنوبة،

وأنا أعلم أنهم متولون للشياطين ليسوا مغلوبين على ذلك كما يغلب الرجل في بعض الأوقات على صيحة أو بكاء في الصلاة أو غيرها، فلما أظهروا التزام الكتاب والسنة، وجموعهم بالميدان بأصواتهم وحركاتهم الشيطانية يظهرون أحوالهم قلت له: أهذا موافق للكتاب والسنة؟!

فقال: هذا من الله حال يَرِدُ عليهم.

فقلت: هذا من الشيطان الرجيم، لم يأمر الله به، ولا رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم، ولا أحبه الله ولا رسوله.

فقال: ما في السموات والأرض حركة، ولا كذا ولا كذا إلا بمشيئته وإرادته .

فقلت له: هذا من باب القضاء والقدر، وهكذا كل ما في العالم من كفر وفسوق وعصيان هو بمشيئته وإرادته، وليس ذلك بحجة لأحد في فعله، بل ذلك مما زينه الشيطان، وسَخِطه الرحمن.

فقال: فبأي شيء تُبطل هذه الأحوال.

فقلت: بهذه السياط الشرعية، فأعجب الأمير وضحك، وقال: أي والله بالسياط الشرعية تُبطُل هذه الأحوال الشيطانية كما قد جرى مثل ذلك لغير واحد، ومن لم يجب إلى الدين بالسياط الشرعية فبالسيوف المحمدية.

---

[89] انظر في صحيح البخاري حديثاً بهذا اللفظ، برقم (٦٢٢٣).

وأمسكت سيف الأمير وقلت: هذا نائب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وغلامه وهذا السيف سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم، فمن خرج عن كتاب الله وسنة رسوله ضربناه بسيف الله، وأعاد الأمير هذا الكلام، وأخذ بعضهم يقول: فاليهود والنصارى يُقَرّون ولا نُقَر نحن؟ .

فقلت: اليهود والنصارى يقرون بالجزية على دينهم المكتوم في دورهم، والمبتدع لا يقر على بدعته.

فأفحموا لذلك، وحقيقة الأمر أن من أظهر مُنكراً في دار الإسلام لم يُقَر على ذلك، فمن دعا إلى بدعة، وأظهرها لم يقر ولا يقر من أظهر الفجور، وكذلك أهل الذمة لا يقرون على إظهار منكرات دينهم، ومن سواهم، فإن كان مُسلماً أخذ بواجبات الإسلام، وترك محرماته، وإن لم يكن مسلماً ولا ذمياً فهو إما مرتد، وإما مشرك، وإما زنديق ظاهر الزندقة.

وذكرت ذم المبتدعة فقلت روى مسلم في صحيحه عن جعفر بن محمد الصادق عن أبيه أبي جعفر الباقر عن جابر بن عبد الله أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول في خطبته: «إن أصدق الكلام كلام الله وخير الهدي هدي محمد وشر الأمور محدثاتها وكل بدعة ضلالة». وفي السنن عن العرباض بن سارية قال: خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم خطبة ذرفت منها العيون ، ووجلت منها القلوب فقال قائل: يا رسول الله كأن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا؟

فقال: « أوصيكم بالسمع والطاعة فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافا كثيرا فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»

وفي رواية: «وكل ضلالة في النار» .

فقال لي: البدعة مثل الزنا، وروى حديثا في ذم الزنا.

فقلت: هذا حديث موضوع على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، والزنا معصية، والبدعة شر من المعصية كما قال سفيان الثوري: البدعة أحب إلى إبليس من المعصية؛ فإن المعصية يتاب منها والبدعة لا يتاب منها.

وكان قد قال بعضهم: نحن نُتَوِّب الناس!

فقلت: مماذا تتوبونهم؟ قال: من قطع الطريق، والسرقة، ونحو ذلك.

فقلت: حالهم قبل تتوييبكم خير من حالهم بعد تتوييبكم؛ فإنهم كانوا فساقاً، يعتقدون تحريم ما هم عليه، ويرجون رحمة الله، ويتوبون إليه أو ينوون التوبة، فجعلتموهم بتتوييبكم ضالين، مشركين، خارجين عن شريعة الإسلام، يحبون ما يبغضه الله، ويبغضون ما يحبه الله.

وبينت أن هذه البدع التي هم وغيرهم عليها شر من المعاصي.

قلت مخاطبا للأمير والحاضرين: أما المعاصي فمثل ما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب أن رَجُلًا كان يُدعى حماراً، وكان يشرب الخمر، وكان يُضْحِك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان كلما أتي به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم جَلَدَه الحد فلعنه رجل مرة.

وقال: لعنه الله، ما أكثر ما يؤتى به إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: «لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله» [[90]].

قلتُ: فهذا رجل كثير الشرب للخمر ومع هذا فلما كان صحيح الاعتقاد يحب الله ورسوله شَهِدَ له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بذلك، ونهى عن لعنه.

وأما المبتدِع فمثل ما أخرجا في الصحيحين عن علي بن أبي طالب وعن أبي سعيد الخدري وغيرهما ـ دخل حديث بعضهم في بعض ـ أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يَقسِم، فجاءه رجل ناتئ الجبين، كث اللحية، محلوق الرأس، بين عينيه أثر السجود، وقال ما قال.

فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم: « يخرج من ضئضئ هذا قوم يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم وقراءته مع قراءتهم يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية؛ لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد» [[91]].

وفي رواية [[92]] : «لو يعلم الذين يقاتلونهم ماذا لهم على لسان محمد لنكلوا عن العمل»

وفي رواية [[93]] : «شر قتلى تحت أديم السماء خير قتلى من قتلوه» .

قلتُ : فهؤلاء مع كثرة صلاتهم، وصيامهم، وقراءتهم، وما هم عليه من العبادة، والزهادة أمر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بقتلهم، وقَتَلَهم علي بن أبي طالب ومن معه من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم؛ وذلك لخروجهم عن سنة النبي وشريعته، وأظن أني ذكرت قول الشافعي: لأن يبتلى العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله خير من أن يبتلى بشيء من هذه الأهواء.

فلما ظَهَرَ قُبح البدع في الإسلام، وأنها أظلم من الزنا، والسرقة، وشرب الخمر، وأنهم مبتدعون بِدَعاً مُنْكَرة، فيكون حالهم أسوأ من حال الزاني، والسارق، وشارب الخمر أخذ شيخهم عبد الله يقول: يا مولانا لا تتعرض لهذا الجناب العزيز.

---

[90] أخرجه البخاري في الحدود برقم (٦٧٨٠).

[91] أخرجه البخاري في المناقب برقم (٣٦١٠)، ومسلم في الزكاة برقم (١٠٦٣).

[92] عند أبي داود في " السنة " (٤٧٦٨) نحوه.

[93] أخرجه أحمد [٢٥٦/٥].

يعني أتباع أحمد بن الرفاعي.

فقلت منكرا بكلام غليظ: ويحك، أي شيء هو الجناب العزيز وجناب من خالفه أولى بالعز يا ذو الزرجنة (94)؟

تريدون أن تُبطِلوا دين الله ورسوله.

فقال: يا مولانا يُحرقك الفقراء بقلوبهم؟

فقلت: مثل ما أحرقني الرافضة لما قصدتُ الصعود إليهم، وصار جميع الناس يُخَوِّفُوني منهم، ومن شرهم، ويقول أصحابهم: إن لهم سِراً مع الله، فنصر الله وأعان عليهم.

وكان الأمراء الحاضرون قد عرفوا بركة ما يسره الله في أمر غزو الرافضة بالجبل.

وقلت لهم: يا شبه الرافضة، يا بيت الكذب ـ فإن فيهم من الغلو والشرك والمروق عن الشريعة ما شاركوا به الرافضة في بعض صفاتهم، وفيهم من الكذب ما قد يُقاربون به الرافضة في ذلك أو يساوونهم أو يزيدون عليهم؛ فإنهم من أكذب الطوائف حتى قيل فيهم: لا تقولوا أكذب من اليهود على الله، ولكن قولوا أكذب من الأحمدية على شيخهم!

وقلت لهم: أنا كافر بكم وبأحوالكم فكيدوني جميعا ثم لا تنظرون!.

ولما رددت عليهم الأحاديث المكذوبة أخذوا يطلبون مني كُتُباً صحيحة؛ ليهتدوا بها فبذلت لهم ذلك، وأعيد الكلام أنه من خرج عن الكتاب والسنة ضُرِبَتْ عنقه وأعاد الأمير هذا الكلام، واستقر الكلام على ذلك.

والحمد لله الذي صدق وعده، ونصر عبده، وهزم الأحزاب وحده.

---

[94] كذا بالأصل. والزرجون: الخمر. أنظر اللسان، مادة " زرجن
قال الشيخ ناصر بن حمد الفهد (صد 99) : والذي يظهر لي أن العبارة هي (يا ذو الزرجنة) ، بمعنى (يا صاحب الخديعة)؛ فإن الزرجنة ـ كما في القاموس ـ التخارج والخب والخديعة.

الفهرس

مقدمة ....[٤]

مناظرة الحموية...[٥]

مناظرة الواسطية..[١٠]

حكاية الشيخ علم الدين لمناظرة الواسطية ....[٣٣]

حكاية عبد الله بن تيمية لمناظرة الواسطية...................................[٣٩]

مناظرة ابن المرحل..[٤٥]

مناظرة البطائحية..[٥٨]

مناظرات علمية
وقعت للإمام أحمد ابن تيمية
مع بعض خصومه

المناظرة الأولى: عن " العقيدة الحموية "
المناظرة الثانية: عن " العقيدة الواسطية "
المناظرة الثالثة: عن " الحمد والشكر "
المناظرة الرابعة: مع الصوفية البطائحية

جمعُ وتعليق أبي محمد
عبد الله بن عبد الباري بن محمد
اليماني التعزي
غفر الله له ولوالديه وللمسلمين